

على كافة المستويات.

إنها مناسبة سنوية نلتقي فيها مع الحكومة كمثلين لطبقة سياسية وتقنية ومهنية جادة ومسؤولة، مطلوب منها توفير شروط النجاح للتحديات والرهانات الاقتصادية والتنموية التي تفرضها المرحلة عبر الانخراط الكلي وبنفس إيجابي معزز بالثقة والوحدة واليقظة والتعبئة، عبر اعتماد خطاب بناء وهادف ومبدع للحلول، يرصد المكتسبات ويثمنها، تعززت بمجهود تنموي استثنائي قاده جلالة الملك محمد السادس حفظه الله منذ 20 سنة على تربعه عرش أسلافه الميامين.

إذ أن الانخراط الجماعي لحماية التميز المغربي والوعي بدقة المرحلة والتحديات التي تهدد بلادنا، ستمكنا بكل تأكيد من تقوية التماسك الوطني، والذي لطالما كان أحد دعائم تاريخنا العريق، تصدينا عبره لكل المترصين ببلدنا، الذين يحاولون دون كلل زعزعة استقرارنا ووحدةنا الوطنية، إما عبر استغلال المآسي والأزمات الطارئة، أو الفقر والبطالة من أجل الركوب عليها، موظفين بعض المغرر بهم من أبناء هذا الوطن الذين لازالوا، للأسف الشديد، يُستعملون من طرف الجهات المعادية لمصالح المملكة، مستغلين هامش الحرية عبر بث خطاب اليأس والكرهية؛ خطاب البؤس والعدمية؛ خطاب تسميم الأجواء، الذي يفقد للبدايل الموضوعية، أو الخطاب الذي يعتمد على دغدغة العواطف ويحسن الركوب على الأمواج، يتفنن فن تبادل الأدوار في تحديد المواقف تجاه القضايا والنقاشات التي يطرحها تنزيل مختلف السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يؤمن بإيماناً راسخاً أن أسمى جوانب الإنسان هي قوة الإرادة وثبات العاطفة، وإذ ينأى بنفسه عن هذا الخطاب السيئ والمتناقض وغير الواضح، يدعو جميع الأحزاب والنقابات الوطنية الجادة والمسؤولة أن تتحلى بالروح الوطنية العالية، وأن تتحمل مسؤوليتها تجاه هذه المرحلة المتسمة بإكراهات داخلية وخارجية، تغلب فيها مصلحة الوطن الذي يبقى فوق الأحزاب والنقابات، وفوق أي كسب سياسي زائل.

إذ أننا لسنا بمعزل عن محيط إقليمي جيوسياسي مضطرب وغير مستقر، فإذا لم نخطط ونعي من خطابنا السياسي الموجه اليوم إلى الرأي العام الوطني الذي يضرب في المؤسسات الدستورية، ويخس عمل الأحزاب والحكومة والبرلمان، والصادر من فضاء أزرق لا نعرف من يوجهه أو يتحكم فيه، فإننا سنخسر المعركة، لذلك لا بد من أخذ المبادرة لإرجاع الأحزاب والنقابات إلى حضن الجماهير عبر تثمين المكتسبات واعتماد خطاب الوضوح والصراحة، وإيجاد الحلول للمعضلات الاجتماعية الجاثمة على مجتمعنا، باستغلال ذكائنا الجماعي، أوصلتنا اليوم ولله الحمد إلى مراتب مشرفة أبرزها الرتبة 53 عالمياً في مناخ الأعمال.

محضر الجلسة رقم 254

التاريخ: الخميس 08 ربيع الآخر 1441هـ (5 ديسمبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020:

1- مواصلة المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعة؛

2- رد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

الحضور الكريم.

طبقاً لأحكام الدستور، والقانون التنظيمي للمالية، والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولة المكتب وكذلك ندوة الرؤساء الأخيرة، وبعدهما إستمعنا في الصباح إلى الجلسة الصباحية بنتدئ اليوم وفي هذه الساعة للدراسة والمناقشة العامة لمشروع القانون المالي 2020. وغادي نبدأو نعطيو الكلمة مباشرة لفريق التجمع الوطني للأحرار لتناول الكلمة.
فليتفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون المالية 70.19 للسنة المالية 2020، كما وافق عليه مجلس النواب، واسمحوا لي بداية أن أتقدم بخالص شكري وامتناني للسيد محمد بنشعبون؛ وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، على هذا المشروع، مهنئته على تجديد ثقة جلالة الملك فيه لتولي تدبير هذا القطاع الاستراتيجي، وهي ثقة إن دلت على شيء فإنما تدل على كفاءة السيد الوزير، وحكمته في تدبير القطاع المالي والاقتصادي في بلدنا في وضعية عالمية متقلبة وغير مستقرة

السيد الرئيس،

تتزامن مناقشة هذا المشروع مع احتفالات الشعب المغربي قاطبة بذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، وعيد الاستقلال المجيد، مناسبة نجد فيها على الموقف الثابت لحزب التجمع الوطني للأحرار من قضية الصحراء المغربية، مؤكدين أن حزبا وراء جلالة الملك في مبادرته السياسية الرامية إلى تنزيل الحكم الذاتي الذي يبقى بالنسبة إلينا البديل الحقيقي والوحيد لإنهاء هذا الصراع الذي طال أمده، وآخر قيام اتحاد مغاربي قوي ومتناسك، تحتاجه البلدان الخمسة مجتمعة كقوة إقليمية متحدة، فإرضاء نفسها في هذه الوضعية العالمية المضطربة.

وبنفس الإصرار والثبات، وبارادة ملك وشعب، يدافع المغرب على قيام دولة فلسطين مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، منوهين في هذا الإطار بالجهود الجبارة التي يقدها جلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس لدعم كل المقدسين وتحسين أوضاع هذا الشعب المقاوم، منددين بالعدوان المستمر والغاشم للكيان الإسرائيلي على هذا الشعب الأعزل في غزة والقدس الشريف، ولن تقبل الزيادة في هذا الموضوع من أي طرف كان.

لا بد أن نحمد الله على نعمة الاستقرار التي ترفل فيها بلادنا، والراجعة أساسا إلى المقاربة المعتمدة في تدبير أزماتنا الداخلية.

وفي هذا الإطار لا بد أن نقف ووقفة إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية الباسلة والمراطة على الحدود، تحية تقدير وإكبار لقوات الدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية على تدخلاتها الناجحة والناجعة، والتي تبقى ساهرة ليل نهار، تجسيدا للقرب الحقيقي من الساكنة، خصوصا تلك المتواجدة في الجبال والمناطق النائية.

تحية إجلال وإكبار كذلك لأحمرتنا الأمنية التي تشتغل ليل نهار لمحاربة الظاهرة الإرهابية الداعشية، وتحاصر اليوم بمجهودات القرب من الأحياء الشعبية، الجريمة بشتى أنواعها، حيث تواصل حملات اجتثاث الإرهاب ومن يموله داخل أرض الوطن وخارجه بمقاربة استباقية نوه بها، يجسد للاحترافية العالية التي تتعامل بها الإدارة العامة للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، وهو ما يعبر بجلاء الدور الرائد الذي تقوم به أحمرتنا الأمنية المغربية في محاربة الظاهرة الإرهابية في العالم بأسره.

السيد الرئيس،

في تقرير أعده المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية برسم سنة 2019، تم رصد سمعة المغرب لدى 24 دولة من مختلف القارات، هذا التقرير أشار إلى أن سمعة بلادنا خارجيا، أفضل من سمعته الداخلية، أو بتعبير أدق، نظرة الخارج للمغرب أحسن بكثير من نظرة المغاربة لبلدهم، وهنا يكمن الخلل الكبير، ويجعلنا نطرح علامات استفهام كبيرة بالنظر لحجم التبخيس الذي وصلنا إليه بفعل تدني منسوب الثقة في مؤسساتنا.

وبخصوص الأمازيغية، لا بد أن نثمن مجهود الحكومة والبرلمان في إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية،

وكيفيات إدماجها في مجال التعليم خصوصا، ومجالات الحياة العامة ذات الأولوية، مبرزين أن هذا الإجراء لا يكفي، بل يتطلب انخراطا فعليا وسريعا للحكومة.

السيد الرئيس،

نسجل بأسف شديد الاستغلال البشع لقبه البرلمان لتمرير مغالطات بأسلوب بئيس ينخرط في موجة التيتيس والعدمية بأسلوب بهلواني، وسلوكات مشينة ومرفوضة تسيء للعمل السياسي الجاد والهادف والبناء، مستحضرين الخطب الملكية السامية في هذا الإطار، والتي تبين لنا أننا لازنا بعيدين عنها، متسائلين، كيف يمكن لهؤلاء السياسيين أن ينصبوا أنفسهم فقهاء يوزعون صكوك الغفران ويطعنون في مصداقية حكومة عينها جلالة الملك بمقتضى الدستور، وينعتونها بأفبح النعوت، ساححين لأنفسهم بكل وقاحة بتقيطها، متسائلين، أين نحن من الرقابة المسؤولة؟ أقول لهم: إنكم في حالة شرود دائم.

السيد الرئيس،

قبل الخوض في مناقشة مشروع قانون المالية، لا بد أن أحيي العمل الجبار الذي قام به زملاؤنا في مجلس النواب والذين سهروا على مناقشة هذا المشروع الذين عملوا على تجويده بإدخال 77 تعديل عزز التفاعل الإيجابي للسيد الوزير مع مكونات البرلمان حيث قبل أيضا ما مجموعه 44 تعديلا من الأغلبية والمعارضة، من أصل 208 تعديلا داخل مجلسنا الموقر. فبقدر دفاعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار عن الحكومة وأغليتها بشكل واضح وصرح احترامنا لموقفنا، بقدر ما نتأسف للوضع الشاذ الذي آلت إليه هذه الأغلبية داخل مجلس المستشارين، بسبب نزوعات شخصية ذاتية تحاول تصريف المشاكل الداخلية على الأغلبية، الشيء الذي نرفضه وندنيه جملة وتفصيلا.

فإذا كان هذا الأمر يبدو طبيعيا بالنسبة للبعض الذي ألفوا العمل السري، ولا يلزمهم موقف الأغلبية داخل مجلس النواب، خصوصا عندما يتعلق الأمر بموقف يهم قضية جوهرية، تتعلق باستباحة المال العام، وكأننا أمام أغليتين، في منطلق غريب وغير مفهوم، فإننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نرفض هذه الازدواجية التي تزيد من ضباية المشهد السياسي ببلادنا، إذ لن نستمر في تركية هذا العبث وستنصدي له رافضين منحنا الدروس من أي كان داخل هذا المجلس الموقر، طالبين من السيد رئيس الحكومة الذي أشرف على إعداد هذا المشروع وتنزيهه، التدخل العاجل لإنقاذ أغليته، ولم شتاتها، ووقف نيران إخوانه التي تصب في كل الاتجاهات، مستغرين لعدم تقديمهم لتعديلات على المادة 9. اللهم إلا إذا كانت هذا المكون السياسي يدبر الحكومة برأسين.

وبالرجوع إلى الفرضيات التي بني عليها المشروع نجد أنها واقعية ومعقولة تأخذ بعين الاعتبار السياقات الوطنية والدولية لتحقيق نسبة نمو 3.7% راجع إلى التحول الهيكلي للقطاع الأولي لصالح الأنشطة الزراعية غير

مدى توفر الحكومة على إستراتيجية مبنية على الانخراط الطوعي في الأداء التلقائي للضرائب، باعتماد البعد التواصل في التعريف بدور الضريبة، والعمل على تحسين أداء الملمزمين لواجباتهم، باعتماد أولوية أسلوب التنبيه والإرشاد قبل اللجوء إلى الأسلوب الجزري.

فإذا كان إدماج قطاعات وزارية فيما بينها أمراً مفيداً جداً، فالأهم هو انسجام وتكامل الاستراتيجيات والبرامج القطاعية فيما بينها، بغرض تنفيذ أمثل للسياسات العمومية عبر تعزيز إتقائية تدخلات المؤسسات العمومية على الصعيد الاستراتيجي والقطاعي والمجالي، ضامناً لذلك وجب التساؤل: هل هناك تكامل بين المشاريع، من خلال برمجة متناسقة للمشاريع في إطار تصور مندمج، هادف إلى الرفع من وقع المشاريع الاقتصادية والمجالية والخدماتية، وإحداث فرص الشغل، وكذا الاستعمال المشترك لوسائل إنجاز المشاريع؟ هل هناك تكامل وتناسق بين الاستراتيجيات القطاعية من أجل ترشيد استغلال الموارد (الماء، والطاقة، ...) المندمجة؟

إن ما يلاحظ هو غياب الترابط المنطقي، فيما يخص بعض القطاعات، بين مشروع النجاعة المقدم والإستراتيجية القطاعية، خصوصاً إذا ما علمنا أن المادة 77 من الدستور وكذا المادة 17 من القانون التنظيمي للمالية تؤكدان على وجوب الترابط بين المخططات التنموية الإستراتيجية ونفقات الاستثمار، نموذج قطاع الأسرة والتضامن والمساواة، الذي يوزع 83% من ميزانيته على الجمعيات، وما أدراك ما الجمعيات!؟

السيد الرئيس،

مساهمة المؤسسات العمومية والمنشآت العامة تبقى بالنسبة إلينا دون طموحنا، فمساهمتها في ميزانية الدولة تصل إلى حوالي 12 مليار درهم فقط، وهو ما يمثل حوالي 4% من المداخل العادية، علماً أن محفظة الدولة تتوفر على 225 مؤسسة عمومية، 43 شركة ذات مساهمة مباشرة للدولة، و179 شركة تابعة، حيث نجد أن إمدادات الدولة حسب التقارير التي توصلنا بها، تصل إلى أكثر من 30 مليون درهم، أي ما نسبته 25% من عائداتها فقط.

لذلك فإن أكبر خطر تتمثلته المؤسسات والمقاولات العمومية على مالية الدولة، يتمثل في كونها وراء القسم الأكبر من الديون الخارجية للمغرب. فهذه المؤسسات والمقاولات العمومية تلجأ إلى الاقتراض من الخارج بضمانة من الدولة، لإنجاز برامجها الاستثمارية، ليصل مجموع ديونها إلى 261 مليار درهم، ثمانون في المائة منها توجد في ذمة 6 مؤسسات عمومية فقط، هي كل من المكتب الشريف للفوسفات، والمكتب الوطني للماء والكهرباء، والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، والمكتب الوطني للسكك الحديدية، ووكالة الطاقة المستدامة، والوكالة الخاصة طنجة المتوسط، وهو ما يقتضي منكم السيد الوزير إقرار حكامه تديبيرة أكثر، علماً أن ميزانية الدولة تتحمل عبء أخطاء تديبيرة لا يد لها فيها وقد تؤثر على العملية

الجوب، كالأشجار المثمرة وتربية المواشي، وهو ما عزز مناعة القيمة المضافة الفلاحية، ما يبرز بالملحوس نجاح مخطط المغرب الأخضر عكس ما يحاول البعض ترويجه، شاكرين الله عز وجل على رحمة الأمطار، راجين منه المزيد من الغيث.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى مستجدات هذا المشروع فإن ما يمكن ملاحظته قبل التطرق إلى هذا الموضوع نجد أن التحفيزات الضريبية التي تقرها الدولة تكلف 30 مليار درهم، وهو ما يمثل 2.5% من الناتج الداخلي الخام. مقابل ذلك نجد (الضريبة على الدخل، والضريبة على الشركات، والضريبة على القيمة المضافة) في المغرب تؤديها 140 شركة فقط.

أضف إلى ذلك أن 73% من الضريبة على الدخل، تتأق من الضريبة على دخل الأجراء مقابل 5% من الضريبة على الدخل للمهنيين، فيما يبلغ متوسط مساهمة الأجير أكبر بخمسة أضعاف من مساهمة المهني، كما أن 3% من المهنيين فقط يؤدون 50% من الضريبة على الضريبة المهنية.

إن هذه الأرقام لوحدها تدعونا إلحاح إلى إقرار إصلاح جبائي حقيقي وعميق، ليس فقط لغياب العدالة الجبائية، بل بسبب عدم التوازن الذي يعاني منه نظامنا الجبائي، حيث لا يستساغ أن نجد قطاعاً أو نشاطاً يظل خارج نظام الضرائب لأن المبدأ يستوجب انخراط جميع الملمزمين في تقديم تصريحاتهم، حتى وإن كانوا معفيين، أو خاضعين لمستوى صفر من الضريبة، لذلك نقر بأنه رغم كل الإجراءات التي جتم بها لمحاصرة ظاهرة التهرب الضريبي تبقى غير كافية.

وعليه يتطلب الأمر حيال هذا المعطى، العمل من أجل تحقيق مساهمة عادلة ومنصفة للمهن الحرة والتجارة الكبرى وتأهيل التجار الصغار ومواكبتهم قبل إخضاعهم لعملية التضريب، وهو ما سيساهم في إعادة تطوير الضريبة على الدخل ودعم أفضل للنفقات الاجتماعية.

السيد الرئيس،

نسجل بارتياح كبير عزم الدولة إحداث مساهمة إرثية، متعلقة بالتسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج المملوكة، قبل 30 شتنبر 2019، من طرف الأشخاص المعنيين بشكل مخالف للقوانين المنظمة للصرف وللتنشيع الجبائي. فمن المنتظر بعد دخول هذه مقتضيات حيز التنفيذ، ستكون السنة التي تليها "آخر فرصة للمغاربة من أجل التصريح بممتلكاتهم، وموجوداتهم النقدية المنشأة بالخارج، وتسوية وضعيتهم فيما يرتبط بقوانين الصرف والالتزامات الضريبية"، شاكرًا للحكومة قبولها لتعديلنا الذي قدمناه من أجل تجويد تنزيل هذا الإجراء.

لكن بصرف النظر على أن الحكومة قد تعمل على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتبسيط المساطر المتعلقة بالصرف، وإحداث الحسابات البنكية بالعملة الصعبة، في إطار عملية التسوية الطوعية، فإننا نساءل هنا عن

إن الرأي العام الوطني وهو يتابع اليوم هذا النقاش من حقه أن يتساءل خارج الأرقام الواردة في هذا المشروع عن ما هي الغاية من القانون المالي نفسه؟ هل المسألة محاسبية فقط؟ أم الأمر يتعلق بتوزيع اعتمادات مالية على قطاعات؟ أم أن هناك ألغاز لا يعرفها إلا صناع السياسة المالية؟ إلى غير ذلك من الأسئلة المشروعة، والتي أصبحت حاضرة بقوة أمام الخلط في المشهد السياسي الذي نعيشه اليوم في مجلس المستشارين من قبل من في الأغلبية ومن في المعارضة.

السيد الرئيس،

إن المنطق التشاركي الذي تم الإعلان عنه للرأي العام المغربي بمناسبة التوقيع على ميثاق الأغلبية من طرف السيد رئيس الحكومة ومن طرف السادة الأمناء العامين للأحزاب السياسية المشاركة في هذه الحكومة بتاريخ فبراير 2018، اليوم نحن في حاجة ماسة إلى بلورته بشكل عملي، حتى لا يتأثر هذا المسعى بحسابات سياسية غير مبنية على أسس منطقية أو عقلانية.

ومن هذا المنطلق كنا في الفريق الاشتراكي سابقين إلى مراسلة السيد رئيس الحكومة المحترم من أجل عقد اجتماع عاجل لهيأة الأغلبية من أجل توحيد موقفها بخصوص التصويت على جميع مواد هذا المشروع.

كما أود السيد الرئيس، أن أستمثر هذه اللحظة السياسية والتشريعية الهامة من أجل التنويه بالعمل الدؤوب والاحترافي الذي تقوم به مؤسستنا الأمنية والتي أبانت عن قدرات استباقية أضحت نموذجاً في حماية وطننا ومواطنينا من التهديدات الإرهابية الخطيرة.

كما أنه وبالأسلوب الرفيع الذي تعاملت به الأجهزة الأمنية في مواجهة هذه التهديدات، حيث تمت العمليات التي أقدمت عليها في إطار احترام القانون واحترام الإجراءات المسطرية التي تضمن المحاكمة العادلة، وبتحقيق التكامل فيما بين الاستقرار الأمني الذي نحمد الله عليه في بلدنا وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نؤكد السيد وزير الاقتصاد والمالية على ضرورة العناية بالأوضاع الاجتماعية الملحة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية،

اليوم في هاذ الموسم ديال الأمطار في المغرب العميق راه الناس تعاني من شراء قارورة الغاز، تقع مضاربات، كيلو السردين السيد وزير الاقتصاد والمالية يصل 20 و25 في القرى وليس بالرباط، وهنا الناس اللي ساكنين عندهم هاذ (Les grandes surfaces) راه لما يقتني المشتريات ديالو يعمد إلى الأداء عن طريق البطاقة البنكية الإلكترونية ولا يعرف ثمن السردين ولا قارورة الغاز، ولكن خاصنا فكرو في سكان المغرب العميق، فعلينا جميعا برلمان وحكومة ومجتمع مدني أن تحمل هذه المسؤولية من أجل أن يستمر الحوار المنتج بيننا لوقف كل انزلاق أو انحراف قد يسعى إلى المس بثوابت ورموز الأمة ومقدساتها والتصدي أيضا لكل من سولت له نفسه أن يزرع الفتنة والشقاق داخل المجتمع.

المحاسبية في بنية الميزانية.

السيد الرئيس المحترم،

نؤكد لكم أن فريق التجمع الوطني للأحرار مؤمن ومقتنع بأن الاستثمار لا يمكنه أن يصل إلى أهدافه في ظل إدارة بطيئة أقل ما يمكن أن نقول عليها أنها كاجحة للاستثمار حيث أتعبتنا الإنتظارية في غياب الحزم والبت في الملفات رغم التعليقات الملكية الصارمة في هذا الصدد.

لذلك، وجب التذكير أنه لا يمكنكم إنجاح مختلف سياساتكم إذا لم تصلحوا أوضاع الإدارة وتجعلونها تبعد وتجتهد في إيجاد الحلول، علما أنها تعيش اليوم أوضاعا نفسية رهيبية، الكل بدأ يهدم الإدارة ويخس التراكمات، وهنا أريدكم أن تتعاملوا بموضوعية مع هذا الملف وتعطونه الأولوية التي يستحقها.

لذلك، فإننا نحذر من المتاجرة لمثل هاته التقارير، لأننا سنجعل الجميع في سلة واحدة، متوجهين في هذا الإطار بالتحية والتقدير للأغلبية الزهية داخل الإدارة العمومية التي تشتغل بتفاني واقتدار في سبيل إعداد وتنزيل مختلف السياسات العمومية، ومن موقعنا كسياسيين حماية الإدارة والدفاع عنها وتقويتها متوجها بخالص شكري كذلك لأطر وزارة الاقتصاد والمالية الذين يحافظون على الأمن المالي للوطن، ويدعون في إيجاد الحلول لمعضلات البلاد ومشاكله.

والشكر موصول كذلك لكل الشرفاء والزهاء في هذا البلد، ومن موقعنا داخل الأغلبية التي نحن جزء منها، سنصوت بكل وضوح على كافة مقتضيات مشروع قانون المالية 2020 بالإيجاب، والذي يعكس توجهات الأغلبية في دعم القطاع الاجتماعي، وأبدع الحلول، وشجع الاستثمار، وعزز قدرات الاقتصاد الوطني، ودافع عن القدرة الشرائية، وحسن المكتسبات.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

والآن الكلمة لرئيس الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد وزير الدولة،

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الوظيفة العمومية،

زميلاتي، زملائي المستشارون المحترمون،

دعوني السيد الرئيس أن أصارحكم بأننا في الفريق الاشتراكي وأثناء تحليلنا لمضامين مشروع قانون المالية برسم سنة 2020 لم نجد فيه ما يطمئنا على أن هذا المشروع يجيب على سؤال عريض: ما هو النموذج التنموي الذي نريده لبلادنا؟

بالمؤسسات نتيجة نزوات شخصية أو ضيقة، فالأحرى بالحكومة أن تتحمل مسؤوليتها الكاملة في تخليق الإدارة ودفعها لممارسة صلاحياتها في الدفاع عن المال العام عوض الالتجاء إلى إيقاف الأحكام والحد من السلطة القضائية، والأكد أن تحقيقا معمقا سيكشف أن بعض المسؤولين لم يدافعوا بالشكل المطلوب عن إدارتهم وحقوقهم المدنية، وهذا الشيء خاص يعرفه المغاربة في إطار الحق في الوصول إلى المعلومة.

وبغيت نقول بأن دور القضاء هو الحياد، القاضي لا يمكن له أن يحكم لصالح الإدارة ضدا على المواطن أو العكس، دور القاضي هو الحياد والمحكمة تقضي بالقانون ولا تقضي بالحق السيد وزير الاقتصاد والمالية، وم من حق ضاع أمام القضاء لعدم إثباته بالطرق القانونية، تكريسا لمبدأ المساواة أمام القانون، هنا اللي خاصكم تديرو بحث السيد وزير الاقتصاد والمالية.

احنا لا للحلول الترقيعية، وأي كان وحصل خاصو يتحاسب، تنفيذنا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

أرجع إلى الفرضيات والأهداف التي ارتكز عليها مشروع قانون المالية لسنة 2020، وكنقول بأن هذه الفرضيات تبقى رهينة بالنظرة التفاوضية للمنتحي الذي ستأخذ الأزمات الدولية والإقليمية وكذا ارتفاع المديونية والتساقطات المطرية، وبغيت نقول أن الفريق الاشتراكي من وراء المجادلة في هذه الفرضيات الهدف ديالو هو دفع الحكومة إلى أخذ الحيطة الضرورية في هذه الظرفية الصعبة وإعداد سيناريوهات متعددة تكون هي الجواب الواقعي على هذه الظرفية غير المستقرة، وهنا نقترح دائما الاهتمام بالإجراءات التي من شأنها دعم القدرة الشرائية للمواطنين لأنها وحدها الكفيلة بالرفع من الطلب الداخلي وهو الذي يمكن أن يشكل صمام الأمان خلال السنة المقبلة لمواجهة أي تأثيرات سلبية.

السيد الرئيس،

نحن اليوم أمام سؤال أساسي: هل نتجه فعلا نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تشكل الطموح الأساسي للميزانيات المتعاقبة؟ هل فعلا نتوجه بالسرعة والحكمة المطلوبة نحو المغرب الحداثي الديمقراطي؟

إننا نطرح هذا السؤال كفريق اشتراكي للمزيد من تدقيق النظر في الاستراتيجيات والسياسات المتخذة على مستوى مجموعة من القطاعات، سواء قطاع التعليم أو قطاع الصحة، اعتمادات مالية مرصودة ولكن الأثر الإيجابي لا زال المواطنين والمواطنون لا يتلمسونه على أرض الواقع.

إننا في الفريق الاشتراكي السيد وزير الاقتصاد والمالية مقتنعون أن محاربة الفساد هي ليست عملية سهلة أو عملية بسيطة، بل هذا الأمر يتطلب وضع استراتيجية متكاملة لمواجهة هذه الآفة، وهنا كيجي دور التشريع، خاص إعداد قوانين وتغيير القوانين التي أبانت عن محدوديتها، قانون التصريح بالممتلكات، التقييم ديالو لا يعطي أي شيء، كاع بعد شي مسؤولين ما كيرضواوش حتى يصرحو، وما كاينش جزاءات، كيقتي الحيط

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

زميلاتي، زميلاتي المستشارون،

ارتباطا بالنقاش الدائر حول المادة 9 من مشروع قانون المالية لهذه السنة، نؤكد أننا في الفريق الاشتراكي حريصين على تطبيق مقتضيات الدستور، حريصين على حماية الحقوق والحريات كما هي منصوص عليها دستوريا، وحريصين أيضا على استمرارية المرافق العمومية. ومن هذا المنطلق لا بد لي أن أسجل:

أولا، الفريق يشدد على حماية حقوق المتعاملين مع الإدارة، سواء كانوا أفراد أو مقاولات:

يشدد أيضا على ضمان استدامة الخدمات العمومية، لا أحد منا كيفما كان نوعه أو لونه السياسي أن يقبل بأش المرفق العمومي ديالنا يتوقف، ما يمكنش احنا قبلو قرية أو مدينة ما يكونش فيها الضو أو الماء هادي مسلمات ينبغي الوقوف عندها وألا يتزايد علينا فيها أحد.

ثالثا، السيد وزير الاقتصاد والمالية، نشدد في الفريق الاشتراكي أيضا على تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن السلطة القضائية في مواجهة الإدارة، إيماننا بأن تنفيذ الأحكام هو ترسيخ عملي للعدالة وضمانة لتحقيق الأمن القضائي للمواطنين والمواطنات، وقدما قيل عن الفاروق عمر (لا فائدة في التكلم بحق لا نفاذ له).

على هذا الأساس، السيد وزير الاقتصاد والمالية، بغيت نقول بأننا احنا كمكون ضمن هذه الأغلبية دستوريا وما عبر عنه المغاربة بمصادقهم على دستور 2011، الدستور يعترف للبرلمان بكونه سلطة تشريعية مستقلة عن السلطة التنفيذية، وعلى هذا الأساس نحن لسنا بأغلبية ميكانيكية، نحن لسنا ملحقه في مجلس المستشارين لمجلس النواب، وإلا ما هي الفائدة المشرع الدستوري اليوم كيدير الثنائية، وكنخسرو الفلوس على انتخابات ونديرو الثنائية البرلمانية ونقولو لا احنا ينبغي أن نتبع مجلس النواب أو نتبع الحكومة؟ هذا غير صحيح، غير صحيح السيد وزير الاقتصاد والمالية على الإطلاق.

وعلى هذا الأساس، أثير انتباه الحكومة المحترمة إلى مسؤوليتها في ضرورة التحري والتحقق في حجم القرارات الإدارية التي خرق فيها مبدأ الشرعية والمشروعية والتي كانت سببا في صدور هذه الأحكام ضد مؤسسات الدولة وضد المؤسسات المنتخبة، يعني الجماعات الترابية، وكذلك على الحكومة أن تجري بحثا دقيقا إلى الانتباه هل كان هناك تقصير قد يكون متعمد من طرف الجماعات الترابية أو من طرف الإدارات العمومية حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟ هذا هو السبب اللي بغاو يعرفوه المغاربة، أما استمرار المرافق العمومي نحن معه، ولكن من كان السبب وراء صدور هذه الأحكام؟ ألا يعد أحيانا أن هناك تواطؤ ضد المصلحة الوطنية؟

وهنا ينبغي متابعة كل المتورطين، وينبغي محاسبتهم حتى لا يتم العبث

أترك، السيد الرئيس، ما تبقى من الوقت لزميلي الأستاذ عبد الحميد فاتحي باعتباره الكاتب العام للفيدرالية الديمقراطية للشغل.

السيد رئيس الجلسة:

له ذلك، تفضل في حدود ما تبقى لكم من الوقت.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

فقط أريد أن أشير إلى أن المسألة الاجتماعية أساسية في كل قانون مالية، صحيح أن الميزانية المرصودة للجانب الاجتماعي مهمة في مشروع قانون المالية، إلا أنه للأسف أحيانا نرصد أموال ضخمة، ولكن لا نوظفها بالشكل الجيد، على سبيل المثال، قطاع التربية والتكوين، فعلا كين 15 ألف منصب في هاذ السنة بما يسمى بأطر الأكاديميات والأساتذة المفروض عليهم التعاقد زائد 70 ألف السابقة، لكن للأسف الشديد لا نريد أن نخلق من هذه الفئة فئة منتجة بالاستجابة لمطالبهم، ممثلة أساسا في إدماجهم في الوظيفة العمومية، كل الحلول ممكنة سواء تدريجيا أو دفعة واحدة ولكن يجب توحيد الجسم التربوي في قطاع التربية والتكوين.

مسألة كذلك نستغرب بعض الأشياء التي هي للأسف الشديد غير مقبولة لا يمكن أن نطلب من أستاذ عندو 50 سنة اليوم يجتهد في القسم الابتدائي ويشغل 30 ساعة ويدير 7 ديال الجذازات يعني غير معقول.

المسألة الثانية هي الصحة، كين مجهود 18.6 مليار مرصودة للصحة، لكن إشكالية "الريميد" الغلاف المرصود "للريميد" لا يمكن أن يجيب عن الأعطاب التي يشكو منها هاذ النظام.

كذلك ما يتعلق بأوضاع الشغيلة المغربية، اتفاق 25 أبريل 2019 والتي احنا ما معنيينش به بطبيعة الحال، يقال الحكومة تعتبر أن هذا فتح مبین، لكن للأسف الشديد راه 400 درهم، 100 درهم، 200 درهم في 100 درهم في 100 درهم، ماذا سنغير من واقع البؤس الذي تعيشه الكثير من الشرائح ديال الطبقة العاملة المغربية؟

كذلك الالتزامات التي في عنق الحكومة من 26 أبريل 2011 لازالت لم تفعل، بعض الالتزامات.

كذلك اليوم كيفاش بغينا بنو الطبقة المتوسطة إذا لم نعط الاعتبار للشغيلة المغربية.

كذلك نستغرب على الآليات اليوم التي كتقلب بها الحكومة للبحث عن التقليل من عجز الميزانية، هلامية، أنا أستغرب أنه أن نرهن مدخرات الصندوق المغربي للتقاعد التي تقولو لو نبيعو لو ولا نأجرو لو المراكز الاستشفائية الجامعية ب 5 مليار، هذا غير منطقي هذا حل للأسف يبين بأن هناك تخوف حقيقي عند الحكومة من المستقبل.

لذلك أضيف أن المادة 9 التي أثارنا الجدل، المشكل راه ماشي في المادة 9، المشكل في الذين يتحايلون على القانون، المشكل في الذين

القصور المنتخبين، إلى ما صرحش يديرو لو التجريد، أما الموظفين الكبار ما كيهضر معهم حتى حد كجزء، وهاذ الكلام ديالي ورد في التقرير الصادر عن السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، كيقول أن هاذ القانون رغم علته كين مجموعة ديال الأطر في الدولة المغربية لا يعمدون إلى التصريح بالممتلكات، باستثناء المنتخب إلى ما صرحش هالتجريد، من غدا ما تبقاش منتخب.

وهنا وهاذ القانون بعدما أبان على المحدودية ديالو ينبغي تطويره، احنا مستعدين للنقاش معكم ليل نهار من أجل إخراج واحد القانون اللي فعلا يضع واحد الإستراتيجية صحيحة لمحاربة الفساد، وأنا مع معاقبة هاذ الإثراء غير المشروع الذي لازال معطلا على مستوى مجلس النواب في القانون الجنائي.

وهاذ الكلام ديالي السيد وزير الاقتصاد المالية يؤكد السيد والي بنك المغرب، الخميس المنصرم، قال، اسمح لي نقول لكم فقرة من الخطاب ديال السيد والي بنك المغرب المحترم باعتباره هو مدير ديال البنك المركزي لبلادنا، تيقول: "أن آفة الفساد تعيق مسار التنمية وتضعف المؤسسات وتزعزع الثقة بين الفاعلين الاجتماعيين وتهدد الاقتصاد والسلم الاجتماعي" مستشهدا السيد والي بنك المغرب بالرسالة ديال جلالة الملك الموجهة إلى مؤتمر اللي كانوا حاضرين فيه رؤساء الحكومة ورؤساء دول الاتحاد الإفريقي في يوليوز 2018. إذن الحكومة ماذا فعلت من أجل تفعيل الخطابات الملكية السامية التي هي بمثابة قانون؟

السيد الرئيس،

نصل إلى أم القضايا، القضية ديال وحدتنا الترابية التي يجب أن تتصدر كل السياسات والبرامج، إذ لا تنمية ولا تقدم ولا مستقبل والاعتزاز بالانتماء إلا بتحصين السيادة والوحدة على كامل التراب الوطني.

الفريق الاشتراكي يقول بأن وجود الملف بين يدي الأمم المتحدة لا يجب أن يثني عن الإسراع بتنزيل النموذج التنموي لأقاليمنا الصحراوية، والفريق الاشتراكي يهدف بهذه المداخلة ديالو إلى تشجيع المبادرات المدنية والحقوقية الجادة الوحدوية، والحرص على صيانة حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويشيد ويطلب دعم القدرات الدفاعية وجاهزية القوات المسلحة الملكية وقوات الدرك وقوات الأمن الوطني والقوات المساعدة لمواصلة محارمها النبيلة في الدود عن حوزة الوطن، وفي هذا الصدد لا يفوتني إلا توجيه تحية تقدير وإكبار إلى هاذ القوات ولقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس.

أخيرا، السيد الرئيس، ونحن ناقش مشروع قانون المالية 2020 وباعتبار أن الاستحقاقات المقبلة لم تعد تفضلنا عنها سوى سنة ونصف نؤكد أنه آن الوقت إلى إجراءات تقييم شامل للترسانة القانونية المنظمة للانتخابات في إطار تصور متكامل وفتح حوار مع جميع الأحزاب السياسية من أجل صياغة قوانين جديدة.

- عقود جماعية، وهنا نعني بها المفاوضات الجماعية التي هي السبيل الوحيد لاستتباب الأمن الاجتماعي بالمغرب، وأتم تعرفون الحوار الاجتماعي الذي تعطل منذ ثمان سنوات في ظل حكم هذه الحكومة؛

- توزيع خيارات البلاد توزيع عادل، وهو ما تعانيه المنظومة الضريبية وهذا ما جاء خلال المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات؛

- احترام حقوق الإنسان، لا زلنا نصبو ونطمح لدولة الحق والقانون؛

- نظام ديمقراطي، سنظل نناضل في الاتحاد المغربي للشغل إلى حين تحقيق ديمقراطية حقيقية في المغرب.

هذه هي الثوابت أو المبادئ الثانية للاتحاد المغربي للشغل التي أصدرها في 20 مارس 1955، لم نلصقها في ميزانية 2020، يعني سنة 64 سنة والاتحاد المغربي للشغل يناضل من أجل تحقيق هذه المبادئ.

يأتي مشروع القانون المالي لسنة 2020 في سياق سياسي واقتصادي واجتماعي يطبعه:

1- تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتدهور القدرة الشرائية لعموم المواطنين رغم الجهود المبذولة التي لم تجب إلا جزئياً على المطالب الاجتماعية؛

2- تراجع الحريات والحقوق المضمونة دستوريا وفي التزامات المغرب الدولية، وعلى رأسها الحريات النقابية في ظل استمرار الانتهاكات والهجوم المُمنهج على الحقوق الأساسية للعاملات والعامل، بل وتشيدهم بالمتأت والطرده والمتابعة القضائية للممثلين النقابيين؛

3- التصريح والاعتراف الرسمي بفشل النموذج التنموي الحالي، وضرورة إعادة النظر في الأولويات، والوقوف بالملمس على أنه لا تنمية ولا تقدم في غياب الأركان المؤسسة للعدالة الاجتماعية وإخراج الأغلبية الساحقة من مكونات الشعب المغربي من الهشاشة والفقر؛

4- إنعقاد المناظرة الوطنية للجبايات التي كنا ننتظر منها إرساء الأسس والمبادئ الرئيسية والفلسفة العامة للإصلاح الجبائي في أفق إعداد مشروع قانون إطار حول الجبايات، يُشجع على خلق فرص الشغل اللائق ويرتكز على التوزيع العادل للتكاليف العامة التي تتطلبها التنمية الشاملة والمستدامة إن على مستوى المجال أو الإنسان.

ومن الملاحظات الأولية على مشروع قانون المالية لسنة 2020:

كنا نتطلع إلى جعل نقاش مشروع قانون المالية لحظة دستورية لترسيخ المسار الديمقراطي ولتكريس المنهجية التشاركية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لمجتمعنا، فعوض أن نناقش الخلفيات الاستراتيجية للسياسات العمومية ومدى نجاعتها في تحقيق النمو المنشود والرفاه للشعب المغربي، أصبحنا نتبارى ونهدر الزمن على صياغة وتقديم تعديلات تقنية شكلية لا يُقبل منها إلا جزء يسير منها.

فما يخص المرجعية القانونية والسياسية لمشروع قانون المالية 2020،

يستغلون مواقفهم للوصول إلى أهداف غير قانونية وغير أخلاقية، وبالتالي إذا حاربنا الفساد لن نجد هاذ الإشكال اللي مطروح اليوم قدامنا.

للأسف كين هناك تفاؤل كبير عند الحكومة برئيسها أنه منجزات وتطورات، لكن الواقع يقول عكس ذلك، كيف؟ إلى كنا مزيانين ها التسريع الصناعي مزيان، ها المخطط الأخضر، ها الطاقات المتجددة كذا، ولكن علاش هاذي عامين وجمالة الملك قال لنا خاصنا نموذج تنموي جديد، بمعنى أن هاذ الشيء راه ما غاديش فالطريق والبارح عين السي بنموسى على..

لذلك فنكون واقعيين ويكون عندنا الحرص على قول الأشياء كما هي، لا للتبخيس، نرفض أن تبخس مؤسسات الدولة والدولة والمجهود اللي تبذل الدولة، ولكن للأسف الشديد أحيانا نصح وطنيين إلى حد الألم عندما نشاهد كرة القدم نوليو وطنيين، كرة المنتخب ولكن عكس ذلك نخس كل شيء، حتى حاجة فهاذ البلاد ما غادة مزيان. بالعكس بلادنا حققت تراكمات وحققت تطور، ولكن يجب أن نشير إلى مكامن الخلل ومكامن الضعف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

يطلب من فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب، كيطلبو التأخير المداخلة دياهم لما بعد، الآن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2020 باعتباره أهم قانون يرخص لتنفيذ السياسات العمومية للسنة الموالية.

ولقد كان منطلق مناقشتنا لهذا القانون هو أول بيان أصدره الاتحاد المغربي للشغل في 20 مارس 1955، الذي يحدد فيه ثوابت ومبادئ منظمة الاتحاد المغربي للشغل. فمن بين هذه الثوابت هناك:

- هناك الحق في العمل، وهذا ما لم نلصقه في مشروع القانون المالي، ما زال الشباب يعانون من العطالة ويفضلون قوارب الموت؛

- القضاء على البطالة، نسبة البطالة بالمغرب لازالت تفوق 10% من الفئة النشيطة؛

- الضمان الاجتماعي، نسبة الحماية الاجتماعية في المغرب لم تتعد 60%؛

نجاحة وفعالية، التجأت إلى الخوصصة في المطلق، مما حد من الدينامية الاقتصادية وساعد على توسيع رقعة الربح وتفشي الرشوة والفساد. أما فيما يخص الأولويات التي جاء بها المشروع، فتعدد الأولويات كما جاء في المشروع ما هو إلا عبارة عن در الرماد في العيون وتحويل الأنظار عن الهاجس الذي تحكم في صياغة المشروع هذا، والمتمثل في التوازنات الماكرواقتصادية، فبالنظر إلى موارد الميزانية المحدودة فتوزيعها على أولويات متعددة يجعل الحصص المرصودة لكل أولوية لا يساوي شيئاً أمام العجز الاجتماعي والاستثماري المتفام.

فما رُصد لقطاعي التعليم والصحة مثلاً، يبقى هزيباً بالنظر إلى الخصائص الموهول الذي يعاني منه هذان القطاعان، فمادامت الدولة ترى في المواطن كوسيلة فقط وتتحاشى تبويبه المكانة التي يستحقها كهدف، فإن العجز الاجتماعي سيظل قائماً وقد يتفام، ومادامت الدولة لا تتعامل مع ما يرصد للقطاعات الاجتماعية كاستثمار في الإنسان، ومادامت تنجح إلى اعتباره ككلفة - وهذا ما جاء على لسان رئيس الحكومة - فإنها ستفوت على المغرب ولوج مجتمع المعرفة ليُتخكم عليه بالبقاء على هامش المجتمع الدولي، ولنضع عليه فرصة التمتع داخل النظام الدولي الجديد الذي هو الآن في طور التشكل، وهي نفس الفلسفة التي تحكمت في "إصلاح" نظام التقاعد خارج الحوار الاجتماعي وخارج الإطار المؤسساتي.

وإذ لا يجادل أحد في ضرورة ترشيد النفقات، لكن على أساس الالتزام بمفهوم ومضمون الترشيح كما هو متعارف عليه، فكان على الحكومة أن تستنفر قواها للتصدي للفساد والرشوة والتبذير وما يصاحب كل هذا من توسيع وتجذير للربح، ولا أن تُفرغ الترشيح من مضمونه لتجعله مُرادف الهشاشة والتفكير، بينما تستفيد الفئات الميسورة من أريحية سخاء الدولة من خلال الإعفاءات الضريبية وتخفيض الضريبة على الشركات والعفو الضريبي.

فإذا كنا في الاتحاد المغربي للشغل نولي أهمية خاصة لهذه التوازنات، فهذا لا يعني إعفاننا للتوازنات الماكرواقتصادية بل بالعكس، إن ما نسعى إليه هو إيجاد الصيغة الملائمة للجمع بين التوازنات الاجتماعية والمحاسبية، مع إعطاء الأفضلية للتوازنات الاجتماعية لأنها شرط ضروري للإبقاء على التماسك الاجتماعي والوطني، والحفاظ على الاستقرار.

فقد كنا ننتظر في الاتحاد المغربي للشغل الاستجابة لانتظارات المواطنين من خلال وضع حد للإحماز على القدرة الشرائية لعموم المواطنين، وبالأخص الطبقة الوسطى المشكلة أساساً من الموظفين وأجراء القطاع الخاص، عبر تحسين الدخل بالتخفيض من الضريبة على الدخل وإعادة النظر في أشطرها في إطار الإنصاف وتحقيق العدالة الضريبية، علماً أن 74% من هذه الضريبة يؤديها الأجراء تلقائياً، إلا أننا فوجئنا بخيبة أمل وغياب أية إشارة في اتجاه تنفيذ التزامات الحكومة بالتخفيض التدريجي لهذه الضريبة، موازاة مع تحسين الموارد، في الوقت الذي تبرئ فيه ذمة فئة من

كان لزاماً على الحكومة أن تُعدّ المشروع على ضوء القانون الإطار للحيابات، الذي لا زلنا في قبة البرلمان ننظر اعتماده، ما يُمّ عن تباطؤ وتلكؤ الحكومة في تثبيت وتكريس البعد المؤسساتي والقانوني المؤطر للجهاز التنفيذي، وكأن هذا السلوك مقصود لتعمير العديد من الإجراءات الضريبية التي كان من المفروض أن تحظى بالتأطير القانوني. دائماً في إطار المرجعية الدستورية والقانونية لمشروع الميزانية نتساءل السيد الرئيس:

كيف تمّ ترحيل مسألة الحجز على ممتلكات الدولة للمرة الثانية إلى مشروع قانون المالية (المادة 9) في الوقت الذي كان الأجدى أن تحظى هذه الإشكالية بالوقت الكافي من النقاش والترافع بالمؤسسات الدستورية في إطار تعديل قانون المسطرة المدنية؟ أليس في ذلك نية مُبَيَّنة للحكومة لتجريد البرلمانين بطرق مُلتوية من ممارسة حقهم التشريعي؟

أما على مستوى المرجعية الفكرية والأيدولوجية التي تُؤطر المشروع، فهي إشكالية في حد ذاتها، فالسياسات العمومية أثرت منذ اجتياح "التقويم الهيكلي" للحقل الاجتماعي وما ترتب عن هذا الاجتياح من تفكير وهشاشة وتفكيك للمنظومتين التعليمية والصحية والمساس بالحقوق الأساسية للشغيلة، بهدف تحرير الاقتصاد من خلال ما اصطلاح عليه بتحرير الأسواق الأربعة المبرجة، حيث تم تحرير في الأول سوقين وهما سوق السلع والخدمات والسوق المالي والبنكي، ومع مَطْلَع 2018 أُطلق مسلسل تحرير السوق الثالثة وهي سوق الصّرف على مراحل، وذلك بتعويم مُتَحَكِّم فيه الدرهم، والآن الحكومة تُهندس لتحرير السوق الرابعة وهي سوق الشغل، تماشياً وتناغماً مع التزامات الدولة الخارجية حتى لا تقول توجهات المؤسسات المالية الدولية، ومحابة لأرباب العمل من خلال نية الحكومة في مراجعة مدونة الشغل، وبالتالي فرض المرونة.

وُجِدَ بالمناسبة موقفنا في الاتحاد المغربي للشغل من هذا التحرير الذي نرفضه رفضاً تاماً، حيث لن يزيد الأوضاع إلا تفاقمًا، فضعف إنتاج الثروة والتوزيع غير العادل لها، سواء على المستوى الاجتماعي أو المجالي الذي أدى إلى الشعور عند السواد الأعظم من المجتمع بالإجحاف والغبن والإجحاط، مرده بالأساس إلى هذه السياسات.

وما مشاريع القوانين المالية للعشرين سنة الفارطة إلا تكريس لهذه السياسات وترجمة لها في الملموس. ومما يحز في النفس أن هذه السياسات دفعت بالدولة إلى التخلي عن مآحمها، سواء الهيكلية منها أو المحلية، فتخاذلت في تثبيت منظومة تعليمية بوثيرة واحدة وأهداف واحدة لكل طبقات المجتمع المغربي، وبجودة عالية، وبذلك أهملت هذا القطاع الذي يعد كِبْصَعَد اجتماعي وتقاوست عن القيام بإصلاح المنظومة الصحية وتوسيع وضمان الحريات الفردية منها والجماعية والنقابية.

كما أن تَحْلِيها عن دورها كقاطرة اقتصادية بدل تجديده وجعله أكثر

أشرف اليوم بتناول الكلمة في هذه الاجتماع باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل المناقشة وإبداء الرأي في مشروع القانون رقم 70.19 برسم السنة المالية 2020 أمام جلستكم التشريعية العامة، كما لا يخفى علينا جميعا فإن هذا مشروع القانون يتم عرضه في سياق خاص، يمكن تجسيد أهم ملامحه، في الإرادة الملكية السامية التي عبر عنها جلالة الملك حفظه الله، من خلال التركيز على حل إشكالية التمويل، وتصفية وضعية العقار، وكذا حتمية انخراط القطاع الخاص في عملية التنمية، مع إشادة وتثمين الاتحاد العام لمقاولات المغرب للقرار الملكي السامي المتبصر بتعيين رئيس اللجنة المكلفة بإعداد النموذج التنموي الجديد.

كما لا يخفى على أحد، أن سياق إعداد مشروع هذا القانون، يأتي في ظرفية دقيقة تستلزم منا جميعا مواجهة التحديات والمانورات التي تستهدف الوحدة الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

وإذ نفتخر، بما حققته الحكومة، من تقدم ملموس في التصنيف السنوي للبنك الدولي حول مؤشر ممارسة الأعمال 2020 Doing Business (المرتبة 53 من ضمن 190 دولة شملها التقرير، حيث تقدمنا ب 7 مراتب)، فإننا نسجل بالمقابل تفهقر في مؤشر سهولة الحصول على التمويل (المرتبة 119 في التقرير الأخير لسنة 2020، أي تراجع ب 18 نقطة خلال الأربع سنوات الأخيرة).

السيد الرئيس المحترم،

إن نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 3,7%، يعد دليلا على قصور ومحدودية نموذجنا التنموي في 3,7% وهي نسبة غير مندجة ولا تمكننا من خلق مناصب الشغل، في ظل مناخ أعمال يعيش حاليا على وقع إغلاق مقلق للمقاولات وتفشي البطالة مما يستدعي من الحكومة حولا سريعة؛ فالسوق الوطنية مكتظة بالمنتجات الأجنبية بأسعار بخسة غير تنافسية في إطار منافسة غير مشروعة بسبب هيمنة القطاع غير المنظم، فالمدخلات les intrants مضرية، أما المنتج النهائي فهو مضر، مما يشكل ضربة قاضية للصناعة الوطنية خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا.

وفي هذا الصدد، فإننا نتمنى عملية التقنين بباب سبته المغربية من طرف مصالح إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لحماية الاقتصاد الوطني في مواجهة الاقتصاد غير المنظم.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعتبر أن مشروع قانون المالية لسنة 2020 لم يأخذ بعين الاعتبار تنزيل التوصيات الجبائية للمناظرة الوطنية الأخيرة، في إطار القانون الإطار الجبائي الموعود كمدخل أساسي لتحقيق التنسيق والتجانس بين المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجبائية ومراعاة التوازنات ذات الصلة.

الملزمين بالمسورين الخارجين عن إطار القانون.

فما معنى أن تكييل الحكومة بمكيالين؟ هل أصبح القانون يُؤتس لمبدأ "حلال عليهم وحرام علينا"؟

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نشجب مثل هذا التوجه الذي تحاول الحكومة من خلاله إقناعنا بكونه إجراء استثنائيا، والحال أنه سبق وأن اعتمد في ميزانية 2014 وليست هناك أي ضمانة بعدم تبنيه مستقبلا.

السيد الرئيس،

من خلال استقراءنا لمشروع القانون المالي 2020 توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

على ضوء مشروع القانون المالي باعتباره أهم وسيلة لتنزيل مضامين البرنامج الحكومي لمدة سنة، فالبرنامج المصرح به لنيل ثقة البرلمان والذي صادق عليه هذا الأخير هو غير البرنامج الذي انبرت الحكومة إلى إنجازه. وهذا ما يطرح إشكالا دستوريا، حيث كان على الحكومة أن تحين برنامجها وتعتمد صيغة دستورية لتجاوز هذا الإشكال؛

إن مشروع القانون المالي لم يستطع تقديم أية إجابات أو اجتهادات بديلة لإنعاش المالية العمومية من أجل التقليل من المديونية، مؤكدا على الاستمرار في تنفيذ الإملاءات المفروضة من الخارج، والتي لا زالت متحكمة في القرار الاقتصادي والاجتماعي الوطني، مما انعكس وينعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة المغربية وعموم الشغيلة وكافة جماهير الشعب المغربي، ولعل الاستمرار في هذا الاختيار يترهن حاضر ومستقبل المغرب.

كما يؤكد مشروع القانون المالي من جديد عجز الحكومة على وضع إستراتيجية وطنية واضحة لإدماج الاقتصاد غير المهيكل وتدير عقلائي وشفاف للمالية العمومية وامتلاك الإرادة السياسية الحازمة لمحاربة الفساد، بل عوض ذلك تنهج سياسات تقشفية تضرب في العمق الخدمة العمومية والقطاعات الاجتماعية الاستراتيجية وفي مقدمتها التعليم والصحة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعطي الآن الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد يوسف محي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

السيد الرئيس المحترم،

من مناعة وقوة ودينامية ومهنية. ورغم هذا التطور فالقطاع البنكي مقيد بخصوص تمويل أصحاب المقاولات الذاتية، والشركات الصغيرة جدا بمجموعة من التدابير الاحترازية المفروضة من طرف بنك المغرب بناء على توصيات Ball 3.

ولن يتأتى ذلك، إلا عبر إحداث بنوك استثمارية موجهة حصريا لتمويل المقاولات الذاتية والمقاولات الصغيرة جدا والناشئة والمبتكرة (Start-up) تغطي فيها القروض الممنوحة بضمانات الدولة كما هو الشأن بالنسبة ل (La المخاطرة (capital-risque) والمستثمرون الملائكة (Business Angels) غير المعمول بها في المغرب، من أجل البحث عن حلول تمويلية موجهة لفائدة الشباب تطبيقا للتعليمات الملكية السامية مع استعداد الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمُد يد العون والمساعدة والتزام الحكومة بالمواكبة في أفق إدماج الشباب في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في إطار وفتح أن يتم التوافق حول مبادرة هيكلية شمولية جديدة، واحدة عامة وشامل (small business act) تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي عرفتها مختلف البرامج السابقة، وتجمع الإمكانيات المالية والتحفيزات المتفرقة لتعمل بنجاحة أكبر للمنظومة التمويلية للشباب المقاول بشراكة مع وزارة المالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب المنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية.

وجدير بالذكر وبالملاحظة، أن الرأسمال الوطني أو الشركات الكبرى نراهن عليه لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا لتلعب دورها في خلق الثروة ومناصب الشغل.

فجل التشجيعات تستفيد منها هذه الشركات الكبرى التي لها القدرة والتأثير الكافي والنفوذ للانخراط والاستفادة من التمويلات المتاحة وبرامج التكوين المستمر التي هي في غنى عنها. فنحن في الإتحاد العام لمقاولات المغرب عازمون على تشجيع وتأطير المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة للاستفادة بدورها من هذه البرامج والتشجيعات.

وهنا نهنئكم السيد الوزير المحترم، على التفاعل مع مقترح الاتحاد العامل لمقاولات المغرب للرفع من سقف المساهمة المعفية من الضريبة الموجهة للمقاولات الناشئة والمبتكرة (Start-up) من 200.000 درهم إلى حدود مبلغ 500.000 درهم، وإن كنا نأمل في بلوغ سقف 1.000.000 درهم، وأملنا كبير في انخراط الشركات الكبرى المواطنة في البرنامج لتخصيص قسط من أرباحها لتمويل (Start-up)، تطبيقا لما جاء في إحدى فقرات الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح البرلمان في 11 أكتوبر 2019 عندما نبه حفظه الله الجميع إلى ضرورة معالجة بعض الإشكالات التي تؤثر على دينامية القطاع الخاص، ك: "صعوبة ولوج المقاولين الشباب للقروض، وضعف مواكبة الخريجين، وإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة"، مع تذكيركم بالمرتبة المتأخرة لبلادنا في مؤشر التمويل.

كما نتساءل معكم كذلك السيد الوزير المحترم، عن مبررات التأخير

لذا، فمشروع القانون المالي لسنة 2020، هو مجرد قانون مرحلي في انتظار بلورة نموذج تنموي جديد مؤطر في إطار القانون الإطار المتعلق بالجبايات.

كما كانت هناك انتظارات كبرى، السيد الوزير، ووعود مما قوى آمال نساء ورجال الأعمال خلال المناظرة الوطنية للجبايات خلال السنة الجارية، إلا أن النتائج كانت أقل من تطلعات الفاعلين الاقتصاديين، مع شكرنا للحكومة على إشراك الاتحاد العام لمقاولات المغرب في مختلف مراحل هذه المناظرة.

فكيف السبيل لإعادة بناء الثقة بين الملمزين والإدارة الجبائية؟

هذا الكلام يجد أساسه في مقتضيات مشروع قانون المالية 2020 بخصوص التسوية التلقائية للوضعية الجبائية للملمزين، فقسم من الملمزين سيستفيد والقسم الآخر الذين توصلوا بإشعارات من قبل إدارة الضرائب سيحرمون من هذه التسوية التلقائية مما يشكل أسلوبا انتقائيا ومزدوجا في التعامل مع الملمزين.

ومع شكرنا لكم السيد الوزير على اعتماد الحكومة لإستراتيجية ترمي إلى إعادة الثقة، غير أنكم أغفلتم العديد من الملمزين من الاستفادة من هذه التسوية مما خلق رجة داخل المجتمع المغربي المقاولاتي (يد ممدودة ويد أخرى مغلولة)، فنحن غير مقتنعين بتبيرات الحكومة حول هذا الموضوع، ولن تقع الفاعلين الاقتصاديين كذلك.

وأنه مما يعقد مسألة الثقة بين الملمزم وإدارة الضرائب المشاكل المترتبة عن مسطرة حجز ما للمدين لدى الغير، مع عدم تفهمنا لرفض مقترح تعديلنا الرامي إلى تشجيع الابتكار في الوقت التي تدعم فيد الدولة العرض التصديري الذي يقوم على أساسا على الابتكار؟

السيد الرئيس،

لا زلنا نعتبر في الإتحاد العام لمقاولات المغرب أن السياسات العمومية للحكومة تفتقد إلى النجاعة، إذ لم يتمكن الاقتصاد المغربي من خلق فرص شغل توازي حجم الاستثمارات، ففي الوقت الذي وصل فيه عدد الأشخاص القادرين على العمل لـ 270 ألف شخص سنويا، ما بين 2012 و2016، فالإقتصاد المغربي لم يخلق سوى 26400 منصب شغل سنويا.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب، لا زلنا نؤكد وباستمرار، على أن إشكالية الاستثمار في ارتباطها بعنصري الفعالية والنجاعة تفرض تعزيز دور التربية والتعليم والبحث العلمي في تكوين وتأهيل الرأسمال البشري، عبر تعزيز منظومة التعليم والتكوين المهني الأولي والمستمر، مع إيلاء اهتمام خاص لجودة التكوين، كهدف إستراتيجي، والبحث عن حلول استعجالية للحد من مخاطر هجرة الأطر والأدمغة.

السيد الرئيس،

لا أحد يجادل في الدور الذي يلعبه القطاع البنكي الوطني وما يميز به

وتوجهات بخلق المقاولاة والثروة والتشغيل، رغم تقديمنا كفريق برلماني العديد من المقترحات لكن مع الأسف الشديد، رفضت بسبب عدم تجاوب السيد الوزير مع أغلبية التعديلات التي تقدمت بها مختلف الفيدراليات والقطاعات المكونة للاتحاد العام لمقاولات المغرب، رغم أننا سجلنا إيجابا وعدمك السيد الوزير المحترم، بتكريس مبدأ المساواة بين الملمزمين أمام الإدارة الضريبية والتعامل بصفة خاصة مع الفئة التي قد تضرر من حرمانها من التسوية استرجاعا للثقة وإعادة بنائها، كما نتمنى بهذه المناسبة إبرام وزارة الاقتصاد والمالية لاتفاقية مع المنعشين العقاريين الباربة.

وكما نجدد لكم السيد الوزير المحترم، بالغ امتناننا وشكرنا لكم، لتفهمكم لنطاق تطبيق المادة 9 من المشروع الحالي على المقاولاة الحائزة لأحكام قضائية نهائية، عبر إقرار صيغة معينة توفيقية في الموضوع.

كما لا بد من شكركم أيضا باسم جميع المقاولين، على رفع سقف النفقات التي تجيز للإدارة الضريبية مباشرة مسطرة مراجعة الوضعية الضريبية للملزم (المادة 29)، من 120.000 درهم إلى مبلغ 240.000 درهم، إضافة إلى تمهينا للمقتضيات الرامية إلى الحد من السلطة التقديرية للإدارة الجبائية بشكل يوضح العلاقة ما بين الملزم والإدارة كشكل من أشكال إعادة بناء الثقة، وكذا حماية صحة المواطنين بخصوص السجائر الالكترونية عبر تخفيض سومة التعبئة في إطار التفاعل الإيجابي معنا للإقلاع عن التدخين، وتكريس العدالة الضريبية لفائدة أصحاب المقاهي على غرار المطاعم والقطاع السياحي بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، وتتمنى توسيع تخفيض الضريبة على القيمة المضافة لفائدة أصحاب المخازن من 20 في المائة إلى 10 في المائة، رغم رفض مقترحنا الرامي إلى إدراج السياحة في القطاع الصناعي (الصناعة السياحية) لتخفيض من الضغط الضريبي على القطاع.

السيد الرئيس،

إذا كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سجل في تقريره حول النظام الضريبي، ركيزة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد لسنة 2019 أن ما مجموعه 387 مقاولاة وطنية يشكل رقم معاملاتها مجتمعة 50 في المائة من إجمالي رقم المعاملات المصرح بها، في حين أنها لا تمثل سوى 0,16 في المائة من مجموع المقاولات المصرحة، كما تساهم 73 مقاولاة بنسبة 50 في المائة من حجم الضريبة على الشركات، علما أنها تشكل 0,06 في المائة من مجموع المقاولات المصرحة.

فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو الحكومة إلى جذب القطاع غير المنظم بتحفيظه للدخول في عالم المقاولاة المواطنية، وكذا إرساء حكمة واضحة المعالم ومسؤولة في الميدان الجبائي وفق مقاربة تشاركية؛ عبر مأسسة الإطارات والفاعلين وأدوارهم، مع تحديد واضح، ومضبوط للمسؤوليات، وكذا مواصلة عملية نزع الطابع المادي وتعميمها على جميع المعاملات الضريبية.

وشكرا لتفهمكم.

المسجل في تنزيل تقنية قواعد البيانات المتسلسلة "بلوكشين" لعله من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

تتوفر بلادنا على شبكة واسعة من الاتفاقيات التفضيلية والتبادل الحر. نحن لا ننكر، السيد الوزير، بعض المزايا الإيجابية لهذه الاتفاقيات على الاقتصاد الوطني، منها الارتفاع الملاحظ والمتواتر لمنسوب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE)، والتي نتمنى عاليا.

المذهل، السيد الوزير، أن مبادلاتنا الخارجية تسجل معجزا تجاريا ليس فقط مع الدول التي تجمعنا معها اتفاقيات التبادل الحر، ولكن كذلك مع جميع شركائنا التجاريين (الصين، الهند، كوريا الجنوبية...)، لماذا لم يتم استغلال الفرص التي أتاحتها اتفاقيات التبادل الحر خاصة في السنوات الأولى، حيث تضمنت عدة امتيازات تفضيلية مهمة لصالح المغرب تم التفاوض بشأنها؟ هل بسبب عدم استعداد النسيج الصناعي الوطني خصوصا وأنه منهك من طرف القطاع غير المنظم، وهنا نتساءل لماذا لم تتم مواكبته من طرف السلطات العمومية المعنية؟ أم لضعف العرض التصديري الوطني؟

ولماذا تم تغيب الجانب التصديري من صلب اهتمامات الاستراتيجيات القطاعية من خلال مواكبة النسيج المقاولاتي عبر الابتكار؟ وهنا نستحضر التقاطع القائم بين مشروع بلورة النموذج التنموي وتعزيز القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني، ونحن نعلم، السيد الوزير، أنكم تشتغلون بجدية لتدارك الأمر في إطار "ميثاق الاستثمار"، لأنه بدون سياسة تصديرية من الصعب ولوج نادي الدول الصاعدة.

ففي الوقت الذي وقعنا فيه اتفاقيات التبادل الحر مع 56 دولة وعلى مراحل متدرجة تضم أكثر من 200 مليون مستهلك، نوقع اتفاقية من الجيل الجديد من خلال اتفاقية تأسيس "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" (ZLECAF)، وفي هذا الصدد نتمنى ونطلب المواكبة ونحن مستعدون لهذه الاتفاقية التي من المنتظر دخولها حيز التنفيذ في غضون يوليو 2020؟ وهل هناك مقاربة جديدة للحكومة لتجاوز الإكراهات والتعثرات المسجلة في إطار الاتفاقيات الأخرى؟

السيد الرئيس،

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يثير الانتباه إلى المخاطر الاستراتيجية التي يواجهها المغرب بالنظر إلى التأخير الكبير الذي راكمه في عدة مجالات رقمية منذ 2011، حيث يلاحظ أن الحكومة الحالية والسابقة تخلت عن تسريع وتيرة تطوير الخدمات الرقمية الحكومية. لذا، وجب التركيز على الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، لتحسين مستوى تصنيف المغرب العالمي، المتراجع حاليا.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون الحالي، فيه قصور، لم نلمس فيه مقتضيات صريحة

عن يوم يحقق المقترح المغربي محل هذا النزاع المفتعل في إطار مشروع الحكم الذاتي، والذي يشهد له الكل بالواقعية والمصادقية.

ولا يمكن، في هذه المناقشة، إلا أن نستحضر امتداد وافتتاح المغرب على عمقه الإفريقي والدور الطلائعي الذي أصبح يلعبه المغرب داخل إفريقيا سياسيا واقتصاديا، بفضل السياسة الرائدة لجلالة الملك نصره الله، في التعامل مع الشعوب والدول الإفريقية بمبدأ راح راح، احتراماً لحق كل الشعوب الإفريقية في التقدم والأمن والاستقرار والسلام والرخاء.

السيدات والسادة،

السيد الوزير المحترم،

مقاربتنا السيد الوزير، لمشروع قانون المالية 2020، لا تنفصل عن التزاماتنا في إطار الأغلبية الحكومية المكونة من قوى سياسية وطنية حية، عقدت العزم على تحمل المسؤولية بالتضامن في تدبير الشأن العام، قراءتنا لمشروع قانون المالية، متفائلة، باعتبار الأولويات والأهداف التي سطرها المشروع، بناء على مرجعيات البرنامج الحكومي، واستمراراً لنفس السياسات والإجراءات المتوالية عبر قوانين المالية السابقة.

قراءتنا متفائلة أيضاً، بالتزام هذا المشروع بمرجعية الخطابات الملكية السامية المتتالية، والتي شخصت الوضع الاجتماعي والاقتصادي لبلادنا والحاملة للعديد من الإشارات السامية، الرامية إلى مراجعة النموذج التنموي، وتنمية الفلاحة والعالم القروي، وانخراط القطاع المالي والبنكي في التنمية والمساهمة في تمويل الاقتصاد وتحريك عجلة الشغل والتصدي للفقير والهشاشة.

مقاربتنا، ستكون متفائلة أيضاً بالأولوية التي توليها الحكومة، إلى القطاعات الاجتماعية من تربية وتكوين وتكوين مهني، وصحة وتشغيل والتضامن ثم العالم القروي.

ومقاربتنا أيضاً متفائلة، لأننا نثق في الحكومة، ونثق في الكفاءات القادرة على الإنصات الجيد لنبض الشارع المغربي ولتطلعات الشباب المغربي ولكل مشاريع التفكير في قضايانا السياسية والاقتصادية، التي تنعكس داخل الأحزاب وداخل البرلمان، لتشكيل أرضية للتواصل والتفكير في المستقبل.

وفيما يخص المشروع الذي نحن بصدد مناقشته، ومن خلال تتبعنا لقوانين المالية في العشرية الأخيرة، تبين لنا أن هناك تراجع كبير في مداخيل الخوصصة، وهو ما يقلص إمكانيات تمويل الميزانية العامة، وبالنظر إلى حجم الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية، يبقى الاختيار الأساسي للحكومة، هو اللجوء إلى الاقتراض بشقيه الداخلي أو الخارجي، أو اعتماد آليات الرفع من المداخيل الذاتية عن طريق التضريب.

الملاحظ هو أن سياسة الحكومة متذبذبة بين هذه الاختيارات، أحيانا هناك إجراءات تسير في اتجاه تطوير المداخيل، وأحيانا أخرى تمنح الإعفاءات والامتيازات الضريبية. تسألنا السيد الوزير، على أي أرضية تقرر الحكومة هذه القرارات؟ وهل هناك رؤية واضحة للتحكم في انعكاسات

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والآن الكلمة للسيدة رئيسة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ايمتلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد وزير النولة المحترم،

السيد وزير المالية والاقتصاد المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية 2020، ونحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين نستحضر عند هذه المناقشة موقفنا الثابت، بل موقف كل مكونات الشعب المغربي من الثوابت الوطنية، والتي لا نسمح لأي كان أن يزايد بها أو عليها كينما كانت منطلقاته وحمولاته الفكرية والإيديولوجية.

نحن متمشثون بالملكية الدستورية المحسدة للسيادة الوطنية والحامية لوحدة الشعب ووحدة التراب الوطني، ولا نقبل أي تطاول على هذه المكتسبات الراسخة ونشجب كل سلوك يمس بالمقدسات الوطنية، ولا نقبل أي نقاش أو مزايدة عليها، فبالأحرى المس بها في إطار شعار المملكة الخالد "الله، الوطن، الملك".

بهذه المناسبة أيضا نستحضر التضحيات الجسام لأفراد قواتنا المسلحة الملكية المرابطة بالصحراء ولقوات الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة، الساهرين على أمن المواطنين واستقرار هذا البلد الأمين.

نستحضر أيضا العمل الكبير والجبار لكل الأجهزة الأمنية التي تستبق مخططات الإرهاب والتطرف، وتصد كل المحاولات للمس بالأمن أو زعزعة الاستقرار.

حضرات السيدات والسادة،

نحن في الفريق الدستور الديمقراطي الاجتماعي مدركون أيضا، بالملابسات والظروف العامة التي أحاطت بإعداد مشروع قانون المالية 2020، تلاحقت التطورات وتسارعت الأحداث، وتداخلت على الصعيد الدولي والوطني، وحتى الإقليمي والعربي.

نحج المغرب وبالقيادة الحكيمة والمتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله في التعامل مع كل التقلبات السياسية والتوترات الدولية، الاقتصادية منها والاجتماعية بنظرة الحكيم المستشرِف للمستقبل والمؤمن بالقيم الكونية للتعايش والسلام المبنية على احترام حقوق الشعوب والأفراد والجماعات.

ونسجل بإيجابية، ما تحقق بخصوص قضية وحدتنا الترابية من مكاسب ملموسة، فيوما عن يوم يزداد عدد الدول التي لا تعترف بالانفصاليين. ويوما

وأنة ليست هناك عدالة في توزيع الاستثمارات العمومية على الجهات، فالحكومة الجيدة تنطلق من خلال التوازن بين الجهات والأقاليم والعائلات من الاستثمارات العمومية، والعدالة الترابية هي أيضا التوازن في معدل توزيع الناتج الداخلي الخام على المواطنين في الجهات والعائلات والأقاليم.

السيد الوزير،

أما بخصوص القطاعات الإنتاجية فنحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي اخترنا التركيز على القطاع الفلاحي وذلك يرجع أولا إلى الوضعية التي تعيشها شرائح كبيرة جدا من المواطنين المغاربة، ولا سيما الفلاحة والشباب بالعالم القروي، وهذا الشباب ها هو اليوم يعاني الفقر والهشاشة ومعرض للتطرف واليأس وكراهية الآخر، اعتبره جلالتنا الملك في خطابه أمام البرلمان أكبر خزان دينامي لفرص الشغل وخلق الثروة بالعالم القروي، لأنه يشغل 46% من اليد العاملة الوطنية.

السيد الوزير،

السياسة الحالية، في القطاع الفلاحي تبيحها وفرة في الإنتاج نماذج: الزيتون، القمح والحبوب إلى غير ذلك، ومنها ما نعيشه اليوم صعوبة كبيرة في التسويق، هذا الوضع الذي قد تعيشه سلاسل أخرى في المستقبل، نظرا للدينامية الإيجابية التي عرفها وسيعرفها القطاع. ومهمة الحكومة كانت هي توجيه الفلاحين نحو سلاسل ذات القيمة المطلوبة على المستوى الدولي والداخلي.

كما أقترح، تنظيم الأسواق الداخلية، المتنافس الوحيد للفلاح الصغير والمتوسط من خلال مراجعة القوانين وإعادة النظر في سلطة الوصاية، وتخفيض كلفة التعشير، فلا يمكن ضمان فلاحه متطورة دون الاعتماد على السوق الداخلية كقاعدة خلفية صلبة يعتمد عليها الفلاح قبل التسويق الخارجي.

أما فيما يخص القطاعات الاجتماعية:

السيد الوزير،

لقد أكدتم في عرضكم أنه تم تحديد ثلاث أولويات أساسية لهذا المشروع، وعلى رأسها مواصلة دعم السياسات الاجتماعية، وذلك من خلال الشروع الفعلي لتنزيل القانون الاطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين، باعتباره مرتكزا لتقليص الفوارق وإرساء مبدأ تكافؤ الفرص وتعزيز الدعم الاجتماعي للتندرس، إضافة إلى تفعيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، خاصة فيما يتعلق بإنشاء مدن جهوية للكفاءات وتحديث المناهج التربوية عبر التكوين بالتناوب والتكوين بالتدرج وملاءمة وتطوير روح المقاومة، خاصة بالنسبة للشباب المتخمين إلى القطاع الغير المهيكل.

كما التزمت الحكومة بتحسين وتعميم الخدمات الإستشفائية وتوسيع التغطية الصحية وتفعيل التأمين الصحي بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ونظام المساعدة الطيبة، ويتضح ذلك جليا من خلال التدابير المصاحبة للمشروع لمواصلة تفعيل مخطط الصحة 2025 عبر إحداث

مثل هذه الإجراءات؟

يشكل الاستثمار العمومي اختيارا استراتيجيا للدولة، وذلك نظرا للدور الريادي الذي يلعبه كقاطرة للنمو الاقتصادي وهو رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن لأي كان أن ينكر الدور الكبير والمجهودات المحوطة التي بذلها المغرب لتقوية وتعزيز الاستثمارات العمومية، حيث ارتفع حجم الاستثمارات العمومية إلى 198 مليار عوض 71 مليار سنة 2006.

ويبقى الاستثمار العمومي هو المعول عليه الرئيسي لتحقيق النمو والإفلاق الاقتصادي ومواجهة التحديات الاجتماعية من فقر وبطالة واختلالات مجالية وترابية واجتماعية.

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لا ننكر بأن القطاع البنكي الوطني، استطاع أن يراكم، تجربة وخبرة طويلة وكون رصيذا من المهنية والإنتاجية العالية، لعب دورا في تمويل الاقتصاد الوطني، بل هو الآن يساهم بفعالية على استثمار الإمكانيات المتاحة على الصعيد الإفريقي، ونحن فخورون بهذا الإنجاز.

ونحن مقبلون على مرحلة جديدة من انخراط القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد والمساهمة في مواجهة الفقر، فتخوفنا أن ندخل دوامة جديدة تساهم الأبنك بالأموال، وتيسر القروض للمواطنين والشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وعلى المدى المتوسط نخلق أزمة جديدة بعجز هؤلاء المواطنين عن الأداء وعجز الأبنك عن الاسترداد. وهنا أشار جلالة الملك نصره الله إلى ضرورة تغيير العقلية.

فهل للحكومة تصور لابتكار آليات جديدة تضمن فعالية ونتائج هذه العملية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟

لا حاجة لنا اليوم للتذكير بمسار الجهوية المتقدمة، ولا بالأشواط الهامة التي قطعها بلادنا لإرساء نظام جموي لامركزي تراي واداري، التجربة المغربية تتوفر اليوم على خبرة طويلة في هذا المجال، ونحن فخورين بنظامنا اللامركزي بديمقراطيتنا المحلية وجمهويتنا المتطورة، لكننا دائما نطمح إلى المزيد وإلى الكثير وإلى الأحسن.

فنحن اليوم مطالبون بتقييم تجربة الحكامة الترابية ودورها في التنمية المحلية، ويجب أن يكون التقييم شموليا ليشمل كل الوحدات الترابية المنتخبة والإدارية، ولبشمل أيضا كل المناحي السياسية والإدارية والمالية والتنموية.

يجب أيضا أن يكون التقييم، موضوعيا بالوقوف على النجاحات وتثمينها والوقوف على الاختلالات وتصحيحها.

السيد الوزير،

في الوثيقة التي توصلنا بها عند مناقشة قانون المالية 2020 والمتعلقة بالتوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية تبين أن الاختلالات لازالت مستمرة

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة قانون المالية 2020.

واسمحوا لي في البداية أن أسجل باعتزاز التطورات الإيجابية التي عرفتها وتعرفها قضيتنا الوطنية بفضل التوجهات الملكية والدبلوماسية الرسمية والبرلمانية، ولابد من أن أستغل هذه المناسبة لنحيي عاليا القوات المسلحة الملكية المرابطة في الحدود الساهرة على أمن وأمان المغاربة ورجال الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة وكل من يعمل للمصلحة العليا للوطن وللمواطنين.

ونستغل أيضا هاته المناسبة لنتطلب من الحكومة ومن الوزارة المعنية الالتفات للمتقاعدين عموما وللمتقاعدين العسكريين وأراملهم، خصوصا الذين أفنوا زهرة شبابهم في الدفاع عن الوحدة الترابية لهذا الوطن، إذ يؤلمنا ونحز في أنفسنا أن نراهم يحتجون ويعنفون أمام البرلمان، لا لسبب إلا أنهم يطالبون بحقوقهم الطبيعي في معاش يحفظ كرامتهم.

تحية عالية أيضا للأسر المغربية وعموم الشعب المغربي، الذي استحمل إلى حد لا يطاق قرارات الحكومات المتعاقبة، وهاته الحكومة التي وصلت إلى حد أداء أطفالنا الذين يضطرون للاستيقاظ فجرا للذهاب إلى المدارس بسبب زيادة الحكومة لساعة إضافية للتوقيت الرسمي، تلبية لطلب الراسال، كما فعلت في الاستجابة الفورية للتدخل السيد موسكوفتشي، مفوض الاتحاد الأوروبي في المناظرة الوطنية للجبايات، والذي طلب بكل جرأة أو وقاحة من الحكومة أن تعيد النظر في الضريبة على الشركات العابرة للقارات التي توجد في المناطق الحرة وشركات القطب المالي للدار البيضاء، الشيء الذي استجابت له الحكومة فوراً.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بخصوص مشروع قانون المالية 2020، نسجل في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن هذا المشروع رغم أنه يأتي بعد إقرار أعلى سلطة في البلاد بفشل نموذجنا التنموي وبعد التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات، الذي وقف على اختلالات خطيرة في أهم القطاعات الوزارية، ويأتي أيضا بعد التعديل الحكومي الذي كان من المفروض أن يحمل كفاءات لهاته الحكومة.

لكن مع كامل الأسف، أتى هذا المشروع، لم يراع كل هذا، وجاء في إطار الاستمرارية التي طبعت قوانين المالية السابقة لا على المستوى البنية ولا على مستوى الإجراءات والتدابير التي جاء بها، وغابت عنه روح الإبداع والاجتهاد والبحث عن أجوبة عملية للقضايا الاجتماعية المطروحة على بلادنا، وفضلت الحكومة الجديدة، القديمة، الانصياع للأعمى لتوصيات وتعليمات المؤسسات المالية الدولية واللوبيات المحلية والحفاظ على التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية.

4000 منصب شغل بغلاف مالي قدره 18.6 مليار درهم مع التأكيد على الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالداخل عند استيراد اللقاحات.

كما تلتزم الحكومة بتسريع وثيرة إنجاز برامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالوسط القروي ومواكبة تنفيذ المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ثم تنفيذ التزامات الحوار الاجتماعي.

وباستحضار ما جاء في المذكرة التقديمية الخاصة بهذا المشروع وما جاء في مضمون كلمتكم السيد الوزير بمناسبة تقديم هذا المشروع، نسجل بإيجابية حجم الجهود التي تنوي الحكومة القيام بها من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في هذا المشروع. غير أن التحدي الكبير هو في مدى القدرة على التنزيل السليم ومدى صدقية ومصداقية التوقعات التي بني عليها. لذلك نعيد التساؤل معكم:

هل هذا التطور الكمي في الإنفاقات على هذه القطاعات سيؤثر إيجابا على حياة المواطن المغربي بصفة عامة؟ وهل ستلمس الطبقات المستهدفة مدى نجاعة هذه الالتزامات وتساهم بالتالي في الحد من المعانات التي تعيشها؟ وهل ستؤهل على الخصوص شبابنا لخوض مغامرة الحياة؟

السيد الوزير،

إننا متفائلون لأن جلالة الملك محمد السادس نصره الله يشرف ويتابع عمل الحكومة في هذه القطاعات الحيوية والحساسة لأنها مرتبطة بجاضر ومستقبل المواطن المغربي.

نلتزم السيد الوزير كفريق بالقيام بواجبنا في تتبع تنزيلكم لمضامين هذا المشروع بكل موضوعية وحس وطني ومسؤولية في إطار الاختصاصات الموكولة لنا.

واعون السيد الوزير بالموقع الذي اخترناه داخل هذا المجلس الموقر، ومستعدون للانخراط في إنجاح هذا الورش الوطني الكبير. ستجدون منا كل الدعم للمبادرات السائرة في هذا الاتجاه، وإذا ما أثرنا الانتباه في إطار ملاحظات وقراءات نقدية فهذا لا يعني إلا توقعنا بجانبكم، لأننا اخترنا التحالف معكم وصوتنا لصالح البرنامج الحكومي ولا يمكن إلا أن نكون منسجمين مع مواقفنا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة رئيسة الفريق.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تعامل هذا المشروع كسابقه بسخاء كبير مع الرأسمال، بمنح إعفاءات متعددة للقطاع الخاص دون الوقوف على مدى التزامه بالأهداف المسطرة: مساهمته في الاقتصاد الوطني، خلق فرص الشغل لائق إلى آخره، وتودون من خلال هاذ المشروع إرجاع الثقة للمواطنين في العمل السياسي ومصداقية المؤسسات، عن أي ثقة تتحدثون السيد الوزير؟ ومن هم المواطنون الذين تتحدثون عنهم؟

أتودون استعادة الثقة في ظل استمرار الاستبداد السياسي بكل تجلياته؟ وصل إلى حد المحاكمات السياسية والمتابعات في حق حتى النقابيين، الأخ حيسان، مستشار برلماني، والأخ رحمون، والأخ حموني، في ظل الاستبعاد الاجتماعي والإقصاء المنهجي لكافة مكونات وتعبيرات المجتمع والإفراد باتخاذ القرار دون الحاجة لأي طرف أو الأطراف الأخرى كما وقع في الحوار الاجتماعي، في ظل استمرار الفساد وخاصة الفساد السياسي والاقتصادي بكل تجلياته وتصوراته كالاقتصاد الريع والذي يجرم خزينة الدولة من موارد مالية مهمة، ومع ذلك حرمان جل المواطنين والمواطنات من حقهم في توزيع عادل للثروات التي تزخر بها بلادهم، وبذلك يتراكم العجز الاجتماعي جراء السياسات المتبعة والاختيارات اللاشعبية واللامدقراطية التي تكرر للاعدالة الاجتماعية.

نسجل التراجع التدريجي عن تقديم الخدمات العمومية من صحة وتعليم وسكن وشغل لائق وخدمات اجتماعية وإدارية تكون في خدمة الإنسان، لا في خدمة الرأسمال.

السيد الوزير المحترم،

إعادة الثقة لعموم المواطنين لن تتأق بالعفو عن مهربي الأموال والثروات خارج الوطن للمرة الثانية على التوالي، في إطار سياسة "عفا الله عما سلف"، ولن تتأق بالعفو عن الممثلين من أداء الضرائب، فما هي الإشارة يا ترى التي تودون إرسالها للذين يؤدون واجباتهم الضريبية بانتظام؟ ألا تشجعون التهرب والغش الضريبي وتكرسون لمنطق تمييز بين من يمثل لتأدية الضرائب وفي وقتها دون امتياز، وبين من يتهرب ويتهلم ويستفيد من الإعفاءات؟

السيد الوزير،

إن المناظرة الوطنية للجبايات خلصت إلى التأسيس لنظام ضريبي عادل، والعدالة تقتضي المساواة.

تضمن مشروع قانون المالية عدة مواد، المادة 9، 8، 7، 6، وكلها مواد تودون من خلالها سد ثقب الميزانية وتوضيح بجلاء العجز المهول الذي تعاني منه مالية الدولة وتفسر اللجوء مرة أخرى للخصوصية واللجوء المفرط للمديونية، التي وصلت حد الاستدانة من أجل تسديد القروض، هذه

السنة ستقترض الحكومة 97 مليار درهم من أجل أداء 96.5 مليار درهم في إطار إرجاع الدين وخدمة الدين، وتدعون أنكم، السيد الوزير، تقترضون من أجل الاستثمار، فهل 500 مليون درهم كافية للاستثمار؟ إن قانون المالية ككل سنة تحاولون إقناعنا وإقناع المغاربة أنه قانون مالية ذو طابع اجتماعي، والحال أنه يعمق الفوارق الاجتماعية، فالطبقة التي تعاني من تدهور القدرة الشرائية في تزايد مستمر، لحقت بها حتى الطبقة المتوسطة، الخدمات العمومية اليوم أصبحت جد مكلفة للأسر بسبب الاختيارات الفاشلة للحكومات السابقة والحالية من تعليم وصحة عمومية كانت أم خاصة، ومن سكن ومن شغل، الذي أصبح يتسم بالهشاشة المركبة في القطاع العام أولاً، لأن الحكومة بعدم احترامها لقانون الشغل كالحد الأدنى للأجر وعمال وموظفي الإنعاش الوطني كمثل على ذلك، تعطي بذلك إشارة قوية للقطاع الخاص لخرق قانون الشغل وعدم التصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وطرده وتسريح العاملات والعمال بدعوى إفلاس المقاولة أو بيعها أو تفويت تسييرها، محاربة العمل النقابي بدءاً بالحكومة عبر تبخيسها لدور المراكز النقابية والمؤسسات الحوار الاجتماعي، لتجعل منه لقاء للتشاور فقط عوض التفاوض، وتملصت الحكومة من الدين الاجتماعي باتفاق 26 أبريل 2011 لتؤسس بذلك لبدعة جديدة، احنا أولاد اليوم وننساو ذاك الشئ القديم، وبهذا السلوك لا يمكن لأي من الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين أن يثق في الحكومة.

المادة 9، سبق للسيد وزير المالية السابق أن افتتح في نقاش مستفيض بهذا المجلس بضرورة معالجة موضوع الحجز على ممتلكات الدولة في إطار قانون المسطرة المدنية، فلماذا تصر الحكومة مرة ثانية على إقحامها في قانون المالية 2020؟ ولماذا لم تعمل الحكومات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تنفيذ الأحكام القضائية رغم الخطابات الملكية المتكررة؟

جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني سنة 1982 ورسائل جل الحكومات السابقة وخطاب جلالة الملك في الموضوع في افتتاح دورة البرلمان أكتوبر 2016، حيث قال: "إن المواطن يشكي بكثرة من عدم تنفيذ الأحكام القضائية، وخاصة في مواجهة الإدارة، فمن غير المفهوم أن تسلب الإدارة للمواطن حقوقه، وهي التي يجب أن تصونها وأن تدافع عنها"، ولماذا استمر تعسف الإدارة عن حقوق المواطنين؟ ما تبريركم السيد الوزير بخصوص ضمان استمرار المرفق العام؟ أما تبريركم السيد الوزير بخصوص ضمان استمرار المرفق العام في أداء الخدمات المقدمة للمواطنين، مرهون بتحصيل الأموال المرصودة لتسييرها من الحجز.

أعتقد أن الأحكام التي تتكلم عنها لا تصدر وتنفذ فجأة، فالجميع يعلم طور مسطرة التقاضي..

كما أن فيه دعوة إلى مزيد من الجهد لرفع رهان العدالة الاجتماعية والمجالية بهدف استكمال بناء مغرب الأمل والمساواة للجميع وتحسين ظروف عيش المواطنين، فالكل يستشعر بأن هناك حاجة ملحة على اتخاذ تدابير مستعجلة لإعادة هيكلة المجال السياسي وبنائه تجنباً للفراغ الذي لا تقبله الحياة السياسية وبتخاذ مبادرة جريئة وقوية من خلال مشروع قانون المالي بهدف إعادة المصداقية للسياسة وخلق ديناميكية تمكن من إشراك الجميع وفتح حوار عمومي مسؤول من أجل ضمان إقامة نموذج تنموي بديل، إلا أن دار لقمان ما زالت على حالها مع الأسف ولم نلمس أي قيمة مضافة للتعديل الحكومي الأخير، كما لا نلمس أي جديد في مشروع قانون المالية، فالبطالة ما زالت في تفاقم والتعليم في تراجع متزايد ومؤشرات التأخر الحاصل في التربية والتعليم صارخة، وهزالة الخدمات الصحية وانكماش قطاع الخدمات العمومية، وانهباء أوضاع الطبقات المتوسطة واضحة للعيان، وكل هذا يفاقم من أزمة الثقة ويؤججها.

إن انخفاض منسوب الثقة والخوف من المستقبل يترجم تغليب الهاجس الأمني على الهاجس الاجتماعي للميزانية، وفي دعمه للجوانب الاجتماعية اكتفى المشروع بتخصيص ما مجموعه 91 مليار درهم لقطاعات التعليم والصحة مجتمعة، بجانب إحداث 20 ألف منصب شغل، 16 ألف بقطاع التعليم و4000 بقطاع الصحة.

كما أن من مؤشرات ضعف الثقة عدم القدرة على تحفيز القطاع الخاص على توفير فرص الشغل وإنجاح الإقلاع الاقتصادي واحتشام مبادرة القطاع البنكي وضعف المساهمة في دينامية تشجيع ريادة الأعمال وصعوبة ولوج المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل.

وفي تقديرنا فإن لجوء الدولة إلى إعفاء محربي الأموال مقابل إعادتها يكرس الإحساس بالظلم في غياب العدل، إذ أن استمرار هذا الوضع يعكس تسامح الدولة مع محتكري ثروات البلاد على حساب أوسع الطبقات الاجتماعية، مقابل الصرامة وعدم التسامح مع باقي فئات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الإحساس بالظلم لدى الطبقتين الوسطى والفقيرة، ولا نظن أن هذا الهدف الأساسي لتطبيع العلاقة بين الإدارة الضريبية ودافعي الضرائب بتعزيز الشعور وتقوية الالتزام بأداء الضرائب قد يتحقق في معزل عن تقوية عنصر الثقة والعدالة في منظومتنا الجبائية والمالية ككل.

لقد وفر مشروع قانون المالية العديد من التدابير لتشجيع الاستثمار وتسريع التصنيع ومعالجة ضعف النمو، لكن إصرار الحكومة على الإبقاء على بعض المواد غير المتسقة وغير المنسجمة مع مطلب تعزيز الثقة قد يجد من فعالية التدابير الحكومية، فاعتماد المادة 9 مثلاً يؤثر في منسوب ثقة المستثمرين الوطنيين والدوليين في دولة تضع مؤسساتها في منأى من القانون وتملص من مسؤوليتها، إذ تعلق الأمر بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في حقها.

السيد رئيس الجلسة:

السيد رئيس المجموعة..

المستشار السيد مبارك الصادي:

قد تطول لسنوات، وبالتالي ينبغي توفير الموارد في الأحكام، وإذا وصل الأمر إلى الحجز على أموال الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية من شأنه تهديد التوازنات المالية للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فسببه الشطط في استعمال السلطة وتخثير الأحكام القضائية بعدم تنفيذها دون ترتيب مسؤوليات الأشخاص الناتجين عن عرقلة تنفيذ هذه الأحكام، فأين هو مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؟ والضحية هو ذلك المواطن شخص ذاتي كان أم معنوي، ممن انتزعت منهم ملكيته أو حرم حقا من حقوقه أو استحقق دينا على الإدارة، ويكون قد طال انتظاره وتضرر من ضياع وقته وماله وربما صاحب مقالة يفلس ويضيع معه أجراء وأسره، وعندما يحصل على حكم تنفيذي نهائي لا يحصل على حقه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

آخر مداخلة قبل الرد دياب السيد الوزير هو للأستاذين إما للسيد عبد اللطيف أعمو ولا السيد عدي، السيد عدي تفضل.

المستشار السيد عدي شجري:

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

باسم مستشاري حزب التقدم والاشتراكية أساهم في هذه المناقشة العامة لمشروع قانون المالية من موقع المعارضة الوطنية التقدمية، بعد أن حاولنا إقناع الأطراف الأخرى ولم نتكمن من ذلك بضرورة مراجعة تدبير الجهاز التنفيذي وإرساء سياسات عمومية جريئة لمواجهة الوضع المتأزم في بلادنا على كل المستويات، سياسة قادرة على التجاوب مع طموحات شعبنا ومتطلباته الملحة.

إن مشروع قانون المالية يمكن اختزاله في كلمة جامعة هي "الخوف واللاعدل والانتظار". الخوف في غياب ثقة، الإحساس بالظلم في غياب العدل والإنصاف والانتظارية في غياب الشجاعة والمبادرة.

إن وضع قانون المالية في سياقه العام يجعلنا على ظرفية وضعه بعد تعديل حكومي دعا إليه جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى 20 لعهد العرش، في تزامن مع إعلان جلالته عن تعيين لجنة خاصة لإعداد النموذج التنموي المأمول وفيه دعوة صريحة إلى ثورة حقيقية ثلاثية الأبعاد في القطاع العام، ثورة في التبسيط، وثورة في النجاعة، وثورة في التخليق.

الكبيرة وعلى الأجواء الإيجابية والجادة التي طبعت المناقشة والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

ولابد أن أؤوه كذلك بالسيد رئيس هذه اللجنة وما تحلى به من سعة صدر وحكمة أثناء تديره لزمه ومجريات النقاش والتصويت على مشروع قانون المالية.

وقد حرصت على التفاعل بأقصى قدر من الإيجابية مع كل ملاحظات وتساؤلات وانتقادات السيدات والسادة المستشارين خلال المناقشة العامة والتفصيلية لمواد مشروع قانون المالية، من خلال تقديم الأجوبة الشفوية والمكتوبة معززة بكل المعطيات التي تقدمتم بطلبها.

كما حرصت في نفس الوقت على التجاوب مع التعديلات المقدمة سواء من طرف الأغلبية أو المعارضة بما ينبغي من الجدية والموضوعية مع تقديم التوضيحات والمعطيات اللازمة، ولعل الأرقام تعكس بوضوح الأجواء الإيجابية التي مرت فيها عملية التصويت على مشروع قانون المالية والتجاوب والتفاعل الكبير للحكومة مع تعديلات كل الفرق والمجموعات البرلمانية أغلبية ومعارضة، فمن بين 250 تعديلا تم تقديمها في المجموع تم سحب 100 تعديل، ومن بين التعديلات المتبقية أي 105 تم قبول 44 تعديلا بمعدل 43%، وهذه أرقام استثنائية تعكس الأجواء الإيجابية التي مر فيها النقاش والتصويت على مشروع قانون المالية والتجاوب والتفاعل الكبير للحكومة مع تعديلات كل الفرق والمجموعات البرلمانية أغلبية ومعارضة.

وسأقدم أهم هذه التعديلات:

- 1- إحداث الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها، تفعيلًا لمقتضيات القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- 2- تخصيص نسبة 50% من حصة المساهمة الإبرائية المتعلقة بالتسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج لفائدة هذا الصندوق؛
- 3- إعفاء معاشات العجز الممنوحة للأشخاص المعنيين ولخلفهم من الضريبة على الدخل؛
- 4- الرفع من مبلغ الخصم الجزافي المحدد في 55% إلى 60% بالنسبة للمعاش الذي لا يتجاوز 168.000 درهم سنويا؛
- 5- إعفاء الشركات الرياضية من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لمجموع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها لمدة 5 سنوات؛
- 6- تطبيق الضريبة على الشركات على المستغلات الفلاحية، والضريبة على الدخل على المستغلين الفلاحيين بسعر محدد سقته 20% بشكل دائم؛
- 7- رفع سقف المساهمة في رأسال المقاولات الحديثة النشأة المبتكرة

كما أن تعطيل تنفيذ الأحكام القضائية النهائية فيه ظلم وتحامل وتطاول للسلطة التنفيذية على السلطة القضائية، وهو تدير محجف وغير عادل وغير منصف، ويعتبر بقاء هذه المادة في مشروع القانون المالي ضربا في العمق للنفس الاجتماعي الذي تروج له الحكومة في مشروعها هذا.

السيد الرئيس،

رغم كل مؤاخذاتنا على هذا المشروع وعلى سياسة الحكومة عموما، فإننا نود التنويه بتجاوب السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة مع العديد من التعديلات التي اقترحناها ونخص منها بالذكر: مقترح إحداث حساب مرصد لأموال خصوصية للخزينة لدعم منظومة التربية والتكوين وآخر لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مع تسجيل تأسفننا على عدم قبول مقترحنا بحذف المادة 9 المتعلقة بالحجز على ممتلكات الدولة ورفض اقتراحنا بفرض ضريبة على الثروة.

وإذ نسجل تجويد المشروع بعدد من التعديلات، فإننا نعتبرها غير كافية لتجعل منه مشروعا يستجيب لأسئلة المرحلة وطموحات الشعب، مما يجعلنا نعارضه ونصوت ضده.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والآن الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة للرد على تدخلات السيدات والسادة ممثلي الفرق والمجموعة، السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد وزير النواة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أفد مجددا أمام مجلسكم الموقر جوابا على تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية 2020.

لقد حرصت طيلة مسار المناقشات سواء داخل لجنة المالية أو خلال هذه الجلسة على أن أصغي بكل إمعان واهتمام لمداخلات السيدات السادة المستشارين المحترمين، وذلك من منطلق الاحترام الذي أكنه لمؤسستكم المحترمة، وحرصا مني على بناء علاقة مبنية على الثقة والإصغاء المتبادل والتعاون البناء من منطلق الاختصاصات التي يخولها له الدستور من أجل خدمة مصالح وطننا ومواطنينا.

وفي هذا الإطار أتوجه بالشكر والامتنان لكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين في الأغلبية والمعارضة على روح المسؤولية والتعبئة

الدول التي لا تعترف بالكيان الوهمي والشركات والاتفاقيات التي تجمع المغرب بالقوى الكبرى وعدد من الدول الشقيقة والصديقة والتي تشمل الصحراء المغربية تؤكد صواب ووجهة الموقف المغربي المبني على سيادته على كل شبر من أراضيه.

ولا يفوتني هنا التنويه مجددا بالجهود والتضحيات التي تبذلها كل القوى الأمنية بمختلف تشكيلاتها وبتجندها الدائم تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن وصيانة أمنه واستقراره. كما أود التأكيد مجددا بأن الحكومة حريصة على توفير الإمكانيات المالية والبشرية الضرورية لضمان اشتغال قواتنا الأمنية بمختلف تشكيلاتها، وفي ظروف تمكنها من أداء دورها على الوجه الأمثل في حماية أمن الوطن والمواطنين، فالأمن والاستقرار ليس له ثمن في ظل ما يعرفه الوضع الإقليمي من توترات خطيرة.

السيدات والسادة،

إن الارتقاء بالخطاب السياسي يكون من خلال النقاش الجاد والمسؤول والموضوعي، فليس من مسؤوليتنا كسياسيين أن نزرع اليأس لدى المواطنين، وأن نشكك في كل ما تأتي به الحكومة من تدابير عبر تقديم بعض الأرقام بمعزل عن سياقها، وتضخيم الخلافات بين مكونات الأغلبية، إلى غير ذلك من المواضيع التي تحيد عن سياق التحليل الموضوعي لمضامين مشروع قانون المالية، فما لا شك فيه أننا متفقون جميعا بأن بلادنا حققت مجموعة من التراكبات الإيجابية، ومتفقون كذلك بأن هناك مجموعة من العوائق تعترض مسار بلادنا التنموي، فقد قال جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش للسنة الماضية: "إذا كان ما أنجزه المغرب وما تحقق للمغاربة على مدى عقدين من الزمن يبعث على الارتياح والاعتزاز، فإنني في نفس الوقت أحس أن شيئا ما ينقصنا في المجال الاجتماعي، وسنواصل العمل إن شاء الله في هذا المجال بكل التزام وحزم حتى نتمكن جميعا من تحديد نقط الضعف ومعالجتها، فحجم الخصائص الاجتماعي وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية من أهم الأسباب التي دفعتنا للدعوة في خطاب افتتاح البرلمان إلى تجديد النموذج التنموي الوطني". انتهى منطوق الخطاب الملكي.

فهذا يعني، أيها السيدات والسادة، بأن كل ما تحدثتم عنه من اختلالات في التوازن الاجتماعي والمجالي وبطالة الشباب والهجرة وإشكالية التعليم والصحة هي تراكمات لسنوات طويلة ينبغي الانكباب عليها من أجل إيجاد الحلول المناسبة في إطار تجديد نموذجنا التنموي، وهذه مسألة تعيننا جميعا، حكومة وبرلمانا وقطاعا خاص وكل القوى الحية للبلاد.

والحكومة منخرطة بكل جدية في هذا الورش الوطني من منطلق إيمانها بأن تقليص الخصائص الاجتماعي وخلق فرص الشغل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الدفع بدينامية التنمية الشاملة والمتوازنة في إطار مجهود جماعي للدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص. ومن هذا المنطلق، خصصت الحكومة إمكانيات مالية هامة لقطاعي

في مجال التكنولوجيات الحديثة، التي تخول الحق في التخفيض من الضريبة على 200.000 درهم إلى 500.000 درهم؛

8- الرفع من مبلغ النفقات الذي يجيز للإدارة مباشرة مسطرة مراجعة الوضعية الضريبية للملزم من 120.000 إلى 240.000 درهم.

السيدات والسادة،

مما لا شك فيه أننا جميعا متفقون بأن أكبر رهان لدينا اليوم بغض النظر عن موقعنا في الحكومة أو البرلمان، في الأغلبية أو المعارضة، هو أن نستعيد ثقة المواطن في مؤسسات بلاده وفي إرادتها الصادقة وقدرتها على الاستجابة لحاجياته الملحة.

ولا يمكن أن نعيد الثقة للمواطن إلا إذا لمس بأن نقاشاتنا بخصوص مختلف السياسات العمومية في إطار مشروع قانون المالية أو خارجه، تنبني على لغة الوضوح والصرحة والمساءلة الموضوعية، التي تغلب مصلحة الوطن والمواطنين بعيدا عن المصالح الفئوية والصراعات السياسية.

فقد أكد جلالة الملك حفظه الله، في خطابه الأخير أمام مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاحه هذه السنة التشريعية، بأن الطبقة السياسية بالأساس، بما في ذلك الحكومة والبرلمان، مسؤولة عن توفير شروط النجاح لأهم التحديات والرهانات الاقتصادية والتنموية التي تفرضها المرحلة الجديدة، وهذا يتطلب بطبيعة الحال التعاون والتعبئة الجماعية من أجل ترصيد المكتسبات، التي راكمتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، نصره الله، والدفع بالمسار التنموي لبلادنا في إطار نموذج تنموي جديد، يمكن من تحقيق نسب نمو أعلى أو إدماج أكثر للفئات الهشة والفقيرة.

فإن نكون متفقين بخصوص الأوليات التي حددها جلالة الملك حفظه الله لا يعني أن يكون لدينا نفس التصور لما يمكن بلورته من حلول للإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة، فنحن نرحب بالنقد الموضوعي ونرحب كذلك بالاقتراحات البناءة.

كما أن التعبئة والتعاون لا تعني التوافق على كل شيء، بل تعني أنه على كل الفرقاء، كل من موقعه، تغليب المصلحة العليا للوطن والمواطنين، والارتقاء بالخطاب السياسي من أجل رفع الرهانات التي أكد عليها جلالتنا، خاصة وقد بلغنا مرحلة مفصلية حافلة بالعديد من الإكراهات داخليا وخارجيا تفرض على كل منا تحمل مسؤوليته من أجل تحقيق الإقلاع الشامل الذي نضبو إليه جميعا، والحفاظ على الاستقرار الذي تنعم به بلادنا في ظل ما تعرفه المنطقة من توترات كبيرة وتقوية جبهتنا الداخلية في مواجهة المتربصين بوحدتنا الترابية.

وهنا أود التأكيد من جديد على تشبث الحكومة بالمقاربة السياسية المعتمدة من طرف منظمة الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن لحل قضية الصحراء المغربية في إطار الضوابط التي حددها جلالتنا والمتعلقة بعدم وجود أي حل لهذه القضية خارج الحكم الذاتي واحترام سيادة المغرب.

ومما لا شك فيه فإن قرار مجلس الأمن الأخير والتزايد المتواصل لعدد

فالتوقعات الاقتصادية يتم إعدادها باعتماد نماذج ماكروقياسية، وبناء على مجموعة من الفرضيات تأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي والوطني الذي يميز فترة إعداد هذه التوقعات، وبالاستناد إلى التتبع الدقيق والمستمر لمعطيات الظرفية التي توفرها المؤسسات الوطنية والدولية.

كما أن إعداد مشروع قانون المالية يستند لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية تطبيقاً لمقتضيات الفصل 75 من الدستور، وقد ساهمت مؤسستكم الموقرة بشكل فاعل في إعداد هذا القانون التنظيمي سواء قبل مسطرة المصادقة أو أثناءها.

ونحن في الحكومة نحرص على التنزيل السليم لمقتضيات هذا القانون التنظيمي، وكل المواد المقترحة في مشروع قانون المالية تنسجم مع هذه المقتضيات ولا تتعارض معها وبالأساس المادة 9، وبالتالي فلا مجال للحديث عن كونها فرص ميزانياتي لأنها ليست كذلك.

فأقترح هذه المادة يستند إلى المادة الأولى من القانون التنظيمي لقانون المالية التي تنص على أن قانون المالية يحدد التوازن الميزانياتي والمالي للدولة. والفصل 77 من الدستور الذي جعل الحفاظ على التوازنات المالية مسؤولية مشتركة للبرلمان والحكومة، ولا يمكنني إلا أن أعتز بالاهتمام والنقاش الذي حظيت به هذه المادة، سواء داخل البرلمان أو خارجه، وأن أؤه بالإجماع والتوافق السياسي حول مضامينها وغاياتها وما تهدف إليه من ضمان للتوازن بين الحفاظ على حقوق المواطنين واستمرارية المرفق العام.

فنحن حريصون أشد الحرص على احترام الأحكام القضائية وعلى التنفيذ السريع لهذه الأحكام، حتى تثبت ثقة المواطن في قضاء بلاده، ونحن حريصون كذلك على تنزيل مقتضيات الدستور وتفعيل التوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص.

ومن هاذ المنبر ألتزم أمامكم وأمام كل المواطنين باتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن التنفيذ السريع للأحكام القضائية وتمنع الاعتداء المادي على عقارات الغير دون سلوك المساطر القانونية لنزع الملكية، ويمكن المقاولات من الحصول على مستحقاتها، ومن بين الإجراءات التي سيتم اتخاذها بهذا الشأن وبشكل سريع:

1- تعديل مرسوم الصفقات العمومية من خلال إدراج مقتضى هام ينص على تحديد أجل أربع سنوات بالنسبة للآمرين بالصرف لأداء المبالغ موضوع حكم قضائي نهائي قابل للتنفيذ لفائدة المقاولات المتنافسة في إطار الصفقات العمومية الخاصة بالدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية؛

2- تنفيذ كل الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة، التي تقل مبالغها عن مليون درهم سنة 2020؛

3- إحداث وحدة خاصة داخل وزارة الاقتصاد المالية يعهد لها بتنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة والسهر على تنفيذها وفق الآجال التي تم تحديدها في المادة التاسعة.

ولابد أن أؤكد على مسألة هامة، وهي أن كل الأمرين بالصرف سواء

التعليم والصحة من أجل تنزيل القانون الإطار واستراتيجية الصحة 2025، ونفس الاهتمام حظيت به البرامج الموجهة لدعم الفئات المعوزة وتقليص الفوارق.

فهذا المشروع، أيتها السيدات، أيها السادة، هو مشروع اجتماعي ولمن يقول غير ذلك أود أن أطرح التساؤلات التالية:

أولاً، هل من المنطقي أن نقول بأن مشروع قانون المالية لسنة 2020 لا يتوفر على رؤية اجتماعية، وقد تم تخصيص 30% أو أكثر من 30% من الميزانية العامة للدولة وأكثر من 45% من المناصب المالية لقطاعي الصحة والتعليم، وما يفوق 18 مليار درهم لتقليص الفوارق في إطار برامج المساعدة الطبية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج تقليص الفوارق بالعالم القروي وبرنامج المساعدات المباشرة للأسر الفقيرة من أجل تعليم أبنائهم الذي بلغ عدد المستفيدين منه حوالي 2 مليون تلميذ وتلميذة برسم 2018-2019 مقابل 700 ألف خلال الموسم الدراسي 2017-2018.

ثانياً، لما نتحدث عن الوظيفة التوزيعية للسياسة المالية للدولة لا بد أن نتساءل، ألا يندرج إعفاء 51% من الأجراء من الضريبة على الدخل ضمن هذه السياسة؟ علماً أن مجموع مبالغ الإعفاءات الضريبية الموجهة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين يفوق 6 ملايين درهم.

وقد كانت آخر أهم التدابير التي تم اتخاذها بهذا الشأن في إطار قانون المالية 2019، حيث تم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لبعض أنواع الأدوية نظراً لأهميتها في علاج العديد من الأمراض ذات التكلفة المرتفعة، وهو ما يمكن من تخفيض أثمان 850 دواء، 318 منها تعتبر من الأدوية الباهظة الثمن.

ثالثاً، هل من المعقول القول بأن هذا المشروع يضر بالقدرة الشرائية للمواطنين، وقد خصصنا 26 مليار درهم لدعمها، منها 11 مليار درهم برسم زيادة أجور الموظفين، وحوالي 15 مليار درهم لمواصلة دعم أسعار غاز البوتان والدقيق والسكر.

وأخيراً، ألا يعتبر الرفع من اعتمادات الموظفين لقطاعي التعليم والصحة وإحداث 20000 منصب مالي استثماراً في هاذين القطاعين الهامين، الذين تلعب فيها الموارد البشرية دوراً هاماً؟

وهل من المنطقي أن ننسى عندما نتحدث عن اعتمادات الاستثمار في قطاع الصحة ما تم تخصيصه من اعتمادات للاستثمار في إطار الحساب الخاص بهبات دول مجلس التعاون والتي بلغت 1.2 مليار درهم برسم اعتمادات الأداء الخاصة ببناء المركزين الاستشفائيين لأكادير والرباط وتجهيز المركز الاستشفائي لطنجة، علماً أن الالتزامات المتبقية برسم هذه المشاريع خلال السنوات القادمة تبلغ حوالي 6.2 مليار درهم.

السيدات والسادة،

لقد استند إعداد مشروع قانون المالية إلى معطيات دقيقة بتطور الظرفية الدولية والوطنية، وليس هناك أي تفاؤل مفرط أو أية نية للتضليل.

تجاوز مجموع طلبات الاكتتاب مبلغ 5.3 مليار أورو، حيث شملت أكثر من 285 من المستثمرين المعينين.

ويؤكد هذا النجاح الثقة التي يحظى بها المغرب لدى المؤسسات المالية والدولية الكبرى ووكالات التصنيف والمستثمرين الذين أشادوا بشكل خاص بالاستقرار السياسي الذي تتمتع به المملكة المغربية ومثانة الإطار الماكرواقتصادي الذي أكدته حفاظ المغرب على تصنيفه في درجة الاستثمار لأكثر من 10 سنوات.

فقد رآك المغرب مجموعة من الإصلاحات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، أكسبته المناعة الكافية في مواجهة مختلف الصدمات وخاصة الأزمة الاقتصادية العالمية والتوترات الإقليمية الخطيرة، وقد حافظت بلادنا بفضل ذلك على استقرارها وتميزها ورسخت بذلك ثقة المؤسسات المالية الدولية والمستثمرين بشكل عام في مثانة وقوة آفاق نموها وتطورها.

لكن إذا كان المغرب يحظى بالثقة في الخارج، فإن الرهان اليوم هو أن نعيد هذه الثقة داخليا حتى نتمكن من وضع أسس مرحلة جديدة شعارها المسؤولية والمواطنة الحقيقية من أجل بناء المستقبل، لكن نعتقدون أننا سنعيد الثقة من خلال اتهام الحكومة بتشجيع التملص الضريبي وبأنها تخضع لإملاءات الاتحاد الأوروبي؟ إننا نعتقد بأن بلوغ هذا المراد يقتضي التأسيس لمرحلة انتقالية تقطع مع مرحلة انعدام الثقة وتمكن من الولوج إلى مرحلة بناء أجواء التفاهم والوعي بأهمية الامتثال الضريبي.

فبناء المستقبل يتطلب مساهمة الجميع من خلال الانخراط الطوعي في أداء الضريبة، وأتم تعلمون أن تغيير السلوك الضريبي يبني على إعادة الثقة للفاعلين الاقتصاديين ولكل الملمزين، وهذا ما قمنا به في إطار مشروع قانون المالية 2020 من خلال اقتراح مجموعة من التدابير تهدف بالأساس إلى ضمان التوجه الطوعي للمواطنين للامتثال للقوانين الضريبية ولقوانين الصرف وإحداث توازن في العلاقة بين الإدارة ودافعي الضرائب، فقد كان ضروريا، وكما تم الاتفاق على ذلك في إطار المناظرة الوطنية حول الجبايات أن نؤسس لمرحلة انتقالية تقوم فيها باتخاذ مجموعة من التدابير لتوطيد الثقة وخلق مصالحة حقيقية للمواطنين مع الضريبة والانتقال إلى مرحلة الامتثال والمواطنة الضريبية.

كما أن الحكومة لم تخل بالتزاماتها فيما يخص تنزيل مخرجات المناظرة الوطنية للجبايات، فمشروع قانون المالية 2020 يتضمن مجموعة هامة من التدابير التي تندرج ضمن هذه التوصيات، حيث أنه من أصل 33 تدبيرا مقترحا في إطار هذا المشروع هناك 22 تدبيرا منبثقا عن توصيات المناظرة الوطنية، وقد تم إعداد مشروع قانون الإطار وهو يوجد قيد الدراسة من طرف مصالح الأمانة العامة للحكومة، في انتظار عرضه على مسطرة المصادقة وتقديمه لمجلسكم الموقر في أقرب الآجال.

ولم تخضع الحكومة لأي إملاءات لا من الاتحاد الأوروبي ولا من

على مستوى الدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات والمقاولات العمومية، مسؤولون عن تنفيذ الأحكام القضائية وعلى توفير الاعتمادات الضرورية لذلك، وهذه المسؤولية هي ملزمة لهم بموجب القانون.

السيدات والسادة،

إن كل التدابير التي أعلنت عنها وألتمز بتفعيلها لضمان تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة، تعبر عن احترامنا للمقررات القضائية وحرصنا الشديد على ضمان حقوق المواطنين.

ولا بد هنا أن أؤكد على مسألة هامة وهي أن مواقفنا يجب أن تكون متوازنة ومسؤولة.

فليس من المنطقي أن نمنع الرفع من ميزانية القطاعات الاجتماعية والزيادة في أجور الموظفين والرفع من الاستثمارات العمومية، ونقول في نفس الوقت بأن الحكومة تحرق الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية من خلال اقتراح المادة التاسعة، التي تهدف إلى منع الحجز على أموال الدولة والموجهة بالأساس لضمان الاستمرار وتمويل هذه الأولويات.

فهل تقبلون أن يتم الحجز على أموال الموظفين؟ أو تقبلون أن يتم الحجز على الأموال المرصودة لتفعيل الحوار الاجتماعي ومجموعة من المشاريع الهامة، التي تم إطلاقها كالمركز الاستشفائي للعيون وميناء الداخلة؟

أقول لكم أيها السيدات والسادة، بأننا حريصون على أداء أجور الموظفين، وحريصون على تفعيل التزامات الحوار الاجتماعي، وإطلاق كل المشاريع الاستثمارية التي تحظى برعاية جلالته الملك، حفظه الله، ونحن حريصون في نفس الوقت على توفير كافة الضمانات لتمكين المتقاضين من الحصول على حقوقهم كاملة، من خلال إرساء مساطر مبسطة وتحديد آجال مضبوطة، لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة.

هذا مع منع إنجاز أي مشروع استثماري جديد على عقارات أو حقوق عينية، بالاعتداء المادي ودون استيفاء المسطرة القانونية لنزع الملكية لأجل المنفعة العامة بالاحتلال المؤقت، وهذا هو التوازن الذي تم التوافق حوله من طرف كل الفرق البرلمانية بمجلس النواب، ويجب أن نحصر عليه جميعا من منطلق الحفاظ على المصلحة العامة لبلادنا والحرص على التوازنات المالية، التي لولاها لما كنا نخطط ونبرمج ونناقش اليوم بكل سيادة سياستنا الاجتماعية والاقتصادية.

السيدات والسادة،

عندما أقول بأننا نخطط ونبرمج ونناقش اليوم بكل سيادية سياساتنا الاجتماعية والاقتصادية فأنا أعني ما أقول، ولعل أقوى دليل على ذلك هو النجاح الكبير الذي عرفته عملية خروج المغرب في السوق المالي الدولي التي قمنا بها في الأسبوع ما قبل الماضي وذلك بعد غياب دام 5 سنوات، وقد مكنت هذه العملية من إصدار سندات في السوق المالية الدولية لمبلغ مليار أورو بأجل 12 سنة وب 1.5% فقط كسعر فائدة، وهذا هو معدل الفائدة الأدنى الذي يحصل عليه المغرب في السوق الدولية عبر التاريخ، كما

السيدات والسادة،

لقد تم التطرق في بعض التدخلات لتفاقم العجز التجاري، وجوابا لآبد أن تؤكد أن بلادنا بذلت مجهودات كبيرة لتقليص هذا العجز وذلك من خلال تكثيف وسائل دعم ومواكبة وتمويل المقاولات المصدرة وتكثيف عمليات الترويج والافتتاح على أسواق جديدة، وخاصة بإفريقيا وتقوية الاندماج الصناعي وتعزيز التوقع على مستوى سلاسل الإنتاج العالمية، هذا موازاة مع الحد من تنامي الواردات من خلال تفعيل وتكثيف إجراءات الحماية أو الحرص على احترام المواصفات التقنية وقواعد المنشأ.

وقد مكنت كل هذه الإجراءات من التخفيف بشكل ملحوظ من تفاقم العجز التجاري، حيث عرف هذا الأخير تراجعا كبيرا منتقلا من 23.8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 18.6% سنة 2018، بالرغم من الظرفية الاقتصادية العالمية غير الملائمة والمرتبطة أساسا بارتفاع أسعار النفط وتباطؤ النمو لدى شركائنا الاقتصاديين الرئيسيين.

وبالرغم من هذا التحسن، فإن عجز الميزان التجاري يظل هيكليا بالنظر إلى اعتماد النسيج الإنتاجي الوطني على واردات مواد التجهيز والمواد نصف المصنعة ارتباطا بالاستثمارات في إطار الأوراش التي تعرفها بلادنا، والواردات الطاقية المعرضة لتقلبات الأسعار في السوق الدولية.

السيدات والسادة،

لقد جاء في بعض التدخلات بأن مشروع قانون المالية مبني على رؤية محاسبية ويعكس تصورا تقنيا لتدبير العجز، إلى غير ذلك من التعبيرات التي تحمل نفس المضمون، ولابد أن أطرح بعض التساؤلات هنا:

أولا، هل من المنطقي أن نقول أن هذا المشروع مبني على رؤية محاسبية وقد رفعتنا استثمارات الميزانية العامة بـ 5 ملايين درهم، والتمنا بـ 11 مليار درهم في إطار الحوار الاجتماعي وحوالنا 9.6 مليار للجهات وخصصنا 10 ملايين درهم لتصفية الدين الضريبي على القيمة المضافة لفائدة المقاولات؟

ثانيا، لو كانت الرؤية لهذا المشروع تقنية ومحاسبية هل كانت ستكون لدينا الإرادة والجرأة والشجاعة الكافية للبحث عن موارد بديلة ومبتكرة من أجل تمويل الأولويات الاجتماعية والاقتصادية لهذا المشروع؟ فعلى أن نختار إما أن نبحث عن موارد بديلة، وهذا ما قمنا به أو أن نقول بأنه ليست لدينا إمكانيات مالية لتمويل الحوار الاجتماعي وبناء المراكز الاستشفائية والطرق والموانئ أو أن نلجأ إلى الدين، ونحن لم نختار الحلول السهلة، بل لجأنا إلى التمويلات المبتكرة التي ستم تعبتنا سواء من خلال التدبير النشط لأموال الدولة أو عن طريق تفعيل آليات الشراكة مع فاعلين مؤسساتيين من القطاع العام أو القطاع الخاص لإنجاز وتدبير المشاريع الاستثمارية العمومية.

وسيمكن اللجوء إلى هذا النوع من التمويلات من ضمان موارد تعزز التوازنات المالية للدولة باعتبارها ضرورية وأساسية، ومن تمويل الأولويات

خارجة، بل اتخذنا التدابير المدرجة في مشروع قانون المالية بكل سيادية ولم يتم اتخاذ أي تدبير دون تقييم دقيق لأثره على المقاولات الوطنية وعلى الاستثمار بشكل عام.

السيدات والسادة،

لقد أولت الحكومة اهتماما خاصا للمقاولات الوطنية في إطار هذا المشروع، بالنظر لدورها المحوري في دعم دينامية النمو وخلق فرص الشغل للشباب.

ويعد تخفيف الضغط الضريبي من الأولويات التي نحرص على اعتمادها كنموذج استراتيجي للسياسة الجبائية للسنوات القادمة في إطار تنزيل توصيات المناظرة، وقد شرعنا في تنفيذ هذه الاستراتيجيات ابتداء من مشروع قانون المالية الحالي، الذي يضم عدة تدابير لتخفيف العبء الجبائي على المقاولات، نذكر منها على الخصوص تخفيض سعر الضريبة على الشركات من 31 إلى 28% فيما يخص القطاع الصناعي، وذلك في أفق تطبيق سعر 20% خلال 5 سنوات.

وبصفة عامة، وكنتيجة لتطبيق الأسعار التصاعدية للضريبة على الشركات، فإن المقاولات الصغرى والمتوسطة لا تؤدي للدولة برسم الضريبة على الشركات سوى 15% كعدل، وبالتالي فالمشكل اليوم بالنسبة للمقاولات وبالأخص الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، ليس مرتبطا بالضغط الضريبي، بل مرتبط بالحكمة التديرية وبالولوج للتمويل، وهذا ما أكد عليه جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي أمام مجلسكم الموقر، وتكعب عليه الحكومة من خلال اقتراح إحداث صندوق دعم التمويل المبادرة المقاولاتية، الذي سترصد له 6 ملايين درهم على مدى ثلاث سنوات في إطار الشراكة بين الدولة وبنك المغرب والمجموعة المهنية للأبنك، وستخصص له برسم سنة 2020: 2 مليار درهم موزعة بالتساوي بين الدولة والأبنك.

ويهدف إحداث هذا الصندوق بالأساس لدعم الخريجين الشباب عن طريق تسهيل الوصول إلى القروض المصرفية لتمويل مشاريعهم، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة خاصة في مجال التصدير، ولاسيما إلى إفريقيا، والساح بتحقيق إدماج وتكامل اقتصادي أفضل للمشاريع المدرة للدخل للقطاع غير المهيكل، وكذا المقاولات الناشئة المبتكرة والمقاولين الذاتيين، وسيتم استهداف كل جهات المملكة بما في ذلك العالم القروي، ويضاف هذا الصندوق إلى المجهودات المبذولة من طرف الحكومة لتحسين منظومة تمويل المقاولات بشكل عام من خلال إعادة هيكلة وتجميع منتوجات الضمان وربطها بتحسين الحكامة والشفافية على مستوى التدبير.

هذا إضافة إلى إطلاق الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي ووضع إطار مرجعي لكل التدابير التي تستهدف هذه المقاولات بهدف تبسيطها وتسهيل الولوج إليها، ويندرج في هذا الإطار إحداث التمويل التعاوني كآلية جديدة لتمويل مقاولات الشباب والمقاولات المبتكرة.

كما حرصنا في إطار مشروع قانون المالية على إعطاء إشارات قوية في المجال الاجتماعي عبر الإمكانيات المالية والبشرية الهامة التي تم رصدتها لقطاعي التعليم والصحة ولبرامج تقليص الفوارق والتفاعل الإيجابي مع التعديلات في المجال الاجتماعي.

وبالتالي فمشروع قانون المالية هو مشروع اجتماعي تضامني، وليس كما تم وصفه في بعض التدخلات بأنه نسخة طبق الأصل لسابقه، أو مشروع لإثقال المواطن بالمديونية، أو مشروع يغلب التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية.

السيدات والسادة،

لقد حان الوقت لكي نتجاوز الحسابات السياسية ونرتقي بنقاشاتنا للمامسة ما ينتظرنا من رهانات كبرى، فقوة المغرب لم تكن يوما في ثرواته الطبيعية، بل قوة المغرب تنبع من اختياراته الاقتصادية والتنموية التي يحرص على تطويرها باستمرار، وفي عنصره البشري ونخبه السياسية والنقابية ومجتمعه المدني.

فما ينتظرنا جميعا من رهانات كبرى وعلى رأسها المساهمة الفاعلة في إعادة بلورة نموذجنا التنموي، يتطلب منا تغليب منطق العمل المشترك وقيم المواطنة الصادقة، بما يخدم المصالح العليا لبلادنا ومصالح المواطنين بالدرجة الأولى، وذلك اهتداء بقوله تعالى: "ليجزى الله الصادقين بصدقهم" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

قبل أن نرفع الجلسة، أذكر غدا، إن شاء الله، في الصباح عندنا جلسة صباحية للتصويت على الجزء الأول في العاشرة صباحا، وفي المساء على الساعة الرابعة على الجزء الثاني من الميزانية.

رفعت الجلسة، وشكرا.

الاجتماعية دون اللجوء إلى المزيد من الدين، وهذا ما فتنتم تطالبون به. وما دمنا نتحدث عن الدين فالحكومة لم تغرق بلادها بالدين، لأنه لو كان الأمر كذلك لما حافظت بلادنا على درجة الاستثمار ل10 سنوات متتالية، ولما تمكنا من تعبئة مليار أورو في السوق المالية بنسبة فائدة 1.5%، ولما تجاوز مجموع طلبات الاكتتاب مبلغ 5.3 مليار أورو وشملت أكثر من 285 من المستثمرين المعنيين.

وحق نتحدث بلغة الأرقام والمفاهيم المعتمدة من طرف المؤسسات المالية الدولية فالمفهوم المعتمد لاحتساب حجم الدين بالنسبة لبلادنا هو دين الخزينة، وهو لا يتعدى حاليا 65% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يتم تقديمه دون ذلك من أرقام فهو مبني على مفاهيم غير سليمة لاحتساب حجم الدين.

السيدات والسادة،

لقد حرصنا جميعا، حكومة وأغلبية ومعارضة، على أن تمر ظروف مناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية في أجواء إيجابية من خلال النقاش الجاد والصريح والمسؤول حول كل جوانبه ومضامينه.

ولا يمكنني إلا أن أتمن من جديد انخراطكم وتعبئكم التي تعكس حرصكم على إعطاء هذه المناسبة الديمقراطية ما تستحقه من اهتمام لارتباطها بالتنزيل السنوي لمختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومدى استجابتها للتوجيهات الملكية السامية في علاقتها بانتظارات المواطنين المحمودة والمستعجلة.

وأود أن أؤكد مجددا كذلك بأن الحكومة عاقدة العزم على المساهمة الفاعلة في تجسيد رؤية جلالة الملك حفظه الله بتمكين المغرب من نموذج كفيل بتحقيق طموحات المغاربة في التقدم والعيش الكريم، وتراهن في ذلك على إعادة الثقة، وتنشد الانخراط الجماعي بالحس الوطني الجامع واستحضار الروح الوطنية الصادقة من أجل رفع الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، والمربطة بالأساس بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق وتوفير الشغل للشباب.

وقد حرصنا أن يكون مشروع قانون المالية 2020 محطة انتقالية لإرساء مناخ الثقة من أجل أن يساهم كل الفاعلين في الجهود التنموية الجماعية لبلادنا، وتحقيق هذا الهدف مرتبط بمدى تفاعل وتجاوب الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين، وعلى رأسهم القطاع الخاص، عبر تطوير شركات فاعلة لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية وتمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الذاتية والشباب الخريجين والعاملين في القطاع غير المنظم من الولوج للتمويل وخلق فرص الشغل.